8 صفحات

قد لا تكون كل شيء لكنها الصدى الإعلامي الصادق لكل شيء

الثمن: 20 أوقية

أسبوعية ـ سياسية ـ مستقلة ـ جامعة ـ تصدر في موريتانيا

Es-sada

الصدى

المدير الناشر رئيس التحرير: محمد عبد الرحمن محمد فال المجتبى

العدد: 425

الإثنين 06 جمادى الثانية 1447هـ الموافق: 16 / 11 / 2026

مجموعة "الصدى للاعلام":

مؤسسة موريتانية مستقلة تصدر عنها الوسائط الإعلامية التالية :

1. صحيفة الصدى الورقية الاسبوعية الناطقة باللغة العربية
2. موقع www.essada.info الاخباري الناطق باللغة العربية
3. صحيفة : ES-sada-Echos الورقية الاسبوعية الناطقة بالفرنسية
4. https://essadafr.info الاخباري الناطق باللغة الفرنسية يضم نافذة أنجليزية
5. مجلة الصدى الشهرية الملونة
6. منصة إعلامية رقمية تبث بالصوت والصورة عبر مختلف وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي
7. البث عبر قناة شنقيط الفضائية : تبث الصدى محتواها الإعلامي المصور عبر قناة شنقيط الفضائية في إطار شراكة عمل موقعة بين الطرفين

الافتتاحية



يكتبها: المدير الناشر رئيس التحرير لمجموعة الصدى للاعلام

محمد عبد الرحمن المجتبى

بيان الوزير الأول أمام البرلمان.. بين طموح 2060 والواقع التنموي المعيش.. ينتظر المواطن الأفعال لا الأقوال!!

لا يمكن إنكار أن معالي الوزير الأول المختار ولد اجاي قـــدم أمام الجمعية الوطنية برنامجا حكوميا اتسم بالشمول والجرأة واتساع الأفق، سواء من حيث تشخيص التحديات أو تعدد المحاور التنموية والاجتماعية، أو من حيث استحضار المستقبل في رؤية تمتد إلى عام 2060. وهو توجه يستحق النقاش بجدية، بعيدا عن الأحكام المسبقة، سواء تلك التي تكتفي بالثناء أو التي تسارع إلى وصف البرنامج بأنه تجاوز حدود الطموح، أو تعتبر التفكير في أفق خمسة وثلاثين عاما ضربا من السخرية بعقول المواطنين.

فالتفكير في مستقبل الدول على مدى عقود ليس ترفا ولا أمرا مستغربا في تجارب التنمية الناجحة، بل هو أحد شروط التخطيط الاستراتيجي واستمرارية السياسات العامة. لكن قيمة أي رؤية لا تقاس ببعد أفقها الزمني، ولا بجمال عباراتها، وإنما بقدرتها على تقديم إجابات عملية عن أسئلة الحاضر، ووضع خطوات واقعية للوصول إلى المستقبل المنشود.

وهنا تحديدا ينبغي أن ينتقل النقاش من منصة البرلمان إلى حياة الناس اليومية.

فالمواطن البسيط لا ينتظر عام 2060 حتى يحكم على جدوى البرنامج؛ إنه يريد أن يعرف ماذا سيتغير في حياته ابتداء من اليوم؟ هل ستنخفض أسعار المواد الأساسية؟ هل ستتحسن قدرته الشرائية؟ هل سيجد العلاج في مستشفى عمومي يحفظ كرامته، دون أن تستنزف تكاليف المرض دخله المحدود داخل الوطن وخارجه ؟ وهل ستصل المياه والكهرباء والخدمات الأساسية إلى المناطق التي ظلت تنتظر نصيبها من التنمية؟ بل هل ستتحسن خدمات الماء والكهرباء في العاصمة نواكشوط أولا ؟

وماذا ينتظر المدرس الذي يحمل على عاتقه مسؤولية تنشئة الأجيال؟ هل ستتحسن ظروفه المهنية والمعيشية؟ وهل ستوفر له الدولة بيئة تعليمية تليق برسالته، وتعيد للمدرسة العمومية مكانتها، وللمعلم اعتباره؟

وماذا عن المنمّي في الأرياف، الذي يواجه تحديات الجفاف وارتفاع تكاليف الأعلاف وضعف الخدمات البيطرية؟ وماذا عن المزارع الذي يُطلب منه الإسهام في تحقيق السيادة الغذائية، بينما لا يزال يصارع مشكلات المياه والتمويل والتسويق والبنية التحتية الزراعية؟

هذه ليست أسئلة معارضة ولا مطالب فئوية معزولة، بل هي جوهر التنمية ومقياس نجاح أي برنامج حكومي. فالتنمية التي لا تصل إلى المزارع والمنمّي والمدرس والعامل والموظف، ولا تنعكس على أسعار الغذاء وجودة العلاج والتعليم، تظل أرقاما في التقارير أكثر منها تغييرا في حياة المواطنين.

إن الحكومة الموقرة مطالبة بأن تفهم أن سؤال المواطن هو السؤال الأكثر إلحاحا، وأن الإجابة عنه لا تكون بخطاب جديد، بل بإنجاز ميداني ملموس، وبجدول زمني واضح، ومؤشرات قابلة للقياس، ومحاسبة شفافة على ما تحقق وما تعثر.

لقد تعهد رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، في أول مكاشفة مع الشعب، بأن يكون للعهد عنده معنى. وهذا التعهد لا ينبغي أن تحوله حكومته المكلفة الى مجرد عبارة سياسية، بل يجب أن يتحول إلى معيار يحكم أداء الحكومة ويقيس المواطن على أساسه نتائجها.

لسنا في حاجة إلى المفاضلة بين طموح 2060 ومتطلبات اليوم؛ فالدولة التي تريد أن تبني مستقبلا بعيدا لا يجوز أن تؤجل معالجة أوجاع الحاضر. ومن حق موريتانيا أن تحلم، ومن حق شعبها أيضا أن يرى أثر ذلك الحلم في حياته.

فالمواطن لا يطلب أن يرى موريتانيا عام 2060 في خطاب حكومي، بقدر ما يريد أن يرى غدا أفضل في بيته ومدرسته ومزارعه ومستشفاه. وهناك، في الميدان لا في المنابر، ستُقاس جدية البرنامج وتُختبر قيمة العهد.

القمة العشرون تبحث السلام والتنمية المستدامة..

وترشيح كومبابا يضع الدبلوماسية الموريتانية أمام استحقاق دولي مهم

الغزواني في بنوم بنه.. موريتانيا تدخل سباق قيادة المنظمة الدولية للفرنكوفونية



موريتانيا تعزي الإمارات في ضحايا حادث تصادم مروري واسع في إمارة "الفجيرة"



انتهاء بروتوكول الصيد مع الاتحاد الأوروبي.. هل تعيد موريتانيا رسم معادلة استغلال ثروتها البحرية؟



الوزير الأول يشرف على إطلاق النسخة الثانية من مسابقة خادم الحرمين الشريفين للقرآن والسنة النبوية



السفير المحفوظ بن بيه يستعرض رؤية الإمارات لتعزيز السلام وصون الكرامة الإنسانية في مؤتمر دولي ببراغ



موريتانيا في قلب ارتباك ما بعد "المينورسو"..

لماذا أثارت زيارة بوريطة لانواكشوط كل هذا الجدل؟ (تقرير تحليلي)

أنطاليا(COP31): رئيسة جهة نواكشوط تلتقي غوتيريش تستعرض تجربتها في مواجهة التغيرات المناخية



شاركت رئيسة جهة نواكشوط، فاطمة بنت عبد المالك، في مائدة مستديرة رفيعة المستوى مع الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بالعاصمة التركية أنطاليا، خُصصت لبحث دور السلطات المحلية والجهوية في تسريع العمل المناخي وتعزيز فعاليته.

وجاءت مشاركة بنت عبد المالك بصفتها رئيسة الفريق الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالحكومات المحلية والجهوية، ومتحدثة باسم فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والجهوية (Global Taskforce).

ودعت بنت عبد المالك، خلال المباحثات، إلى إشراك الحكومات المحلية والجهوية بصورة كاملة في منظومة الحوكمة المناخية العالمية، وتعزيز فرص وصولها إلى التمويلات المناخية، إلى جانب الاعتراف بدورها في مواجهة تداعيات التغير المناخي، خاصة في مجالي التكيف وتعزيز القدرة على الصمود.

وفي سياق متصل شاركت جهة نواكشوط في أعمال مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين حول المناخ (COP31)، المنعقد بمدينة أنطاليا التركية، بتنظيم فعالية موازية استعرضت خلالها تجربتها في مجال مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز قدرة العاصمة على التكيف مع تداعياتها.

وجاءت الفعالية تحت عنوان: "جهة نواكشوط في مواجهة التغيرات المناخية: من الاستراتيجية المناخية إلى العمل الميداني على المستوى الترابي"، وشكلت



مناسبة لعرض أبرز التحديات البيئية والمناخية التي تواجه العاصمة، وفي مقدمتها الفيضانات، والتآكل الساحلي، وارتفاع درجات الحرارة، والضغط على الموارد المائية، والتوسع العمراني المتسارع

واستعرضت رئيسة جهة نواكشوط، فاطمة بنت عبد المالك، خلال اللقاء، الرؤية الاستراتيجية للجهة في مجال العمل المناخي، مؤكدة أهمية الدور الذي تضطلع به السلطات المحلية في تحويل السياسات المناخية إلى إجراءات عملية على المستوى الميداني، بالتكامل مع السياسات الوطنية والالتزامات الدولية.

كما تناولت المداخلات الفنية أوجه التكامل بين المخطط الجهوي للتنمية والمخطط المناخي للجهة، والآليات الكفيلة بترجمة أهدافهما إلى تدخلات عملية في المجالات ذات الأولوية، بما يسهم في تعزيز صمود العاصمة أمام المخاطر المناخية.

وأكدت جهة نواكشوط، من خلال هذه المبادرة، مواصلة جهودها الرامية إلى بناء مجال حضري أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، مع التشديد على أهمية الشراكات والتعاون في دعم العمل المناخي على المستوى المحلي..

محامية: سرية التحقيق وقرينة البراءة تفرضان ضوابط على النشر الإعلامي



شددت المحامية مريم حدمين على أن إعلان وكيل الجمهورية عن التهم الموجهة إلى المتهمين خلال مؤتمر صحفي لا يعني إباحة نشر تفاصيل التحقيقات القضائية، مؤكدة ضرورة احترام سرية التحقيق وقرينة البراءة وضمانات حقوق الدفاع.

وأوضحت حدمين أن تحويل ما دار خلال جلسات الاستجواب القضائية غير العلنية إلى مواد إعلامية تتضمن تفاصيل التحقيقات قد يشكل خرقاً لمبدأ سرية التحقيق، المنصوص عليه في المادة 11 من قانون الإجراءات الجنائية، فضلاً عما قد ينطوي عليه ذلك من مساس بقرينة البراءة، التي تقتضي اعتبار المتهم بريئاً إلى أن تثبت إدانته بحكم قضائي.

وأضافت أن الاعتراف المنسوب إلى أحد المتهمين لا يرقى إلى مستوى الحكم القضائي، ولا يعني إدانة الأشخاص الذين ترد أسماؤهم فيه، مشيرة إلى أن أقوال متهم ضد آخر تظل مجرد تصريحات تخضع للتحقق والمناقشة أمام القضاء، ولا يجوز التعامل معها باعتبارها حقائق قضائية محسومة.

"ملف مدوني الخارج".. ثمانية أشخاص يتقدمون بشكاوى ضد المشمولين بالقضية



أفادت مصادر إعلامية متطابقة بأن ثمانية أشخاص تقدموا بشكاوى ضد عدد من المشمولين في القضية المعروفة إعلامياً بـ"ملف مدوني الخارج"، التي تتعلق باتهامات تشمل الابتزاز المالي وغسل الأموال والتشهير ونشر أخبار زائفة.

وبحسب المصادر، تضم قائمة مقدمي الشكاوى رجلي الأعمال محمد المصطفى الجفة ومحمد ولد الهاشمي، إلى جانب محمد يسلم اقربط، ومحمد ولد عبد الجليل، والعزة المساعد، زوجة جمركي، والخليل سيدي عبد الله، مالك مصنع، وأباتن ولد عروة، المدير الجهوي للتعليم بولاية لعصابه، وإبراهيم الشيخ أحمد.

وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع استمرار الإجراءات القضائية في الملف، بعد أن قرر قاضي التحقيق بنواكشوط، فجر الجمعة، إيداع سبعة من المتهمين السجن، ووضع عشرة آخرين تحت المراقبة القضائية، فيما أصدر أوامر قبض بحق سبعة متهمين يوجدون خارج البلاد.

وكانت النيابة العامة قد أحالت 22 مشتبهاً بهم إلى التحقيق القضائي، مطالبة بإيداع 15 منهم السجن، على خلفية اتهامات قالت إنها تتعلق بإنشاء تنظيم إجرامي والابتزاز وغسل الأموال والقذف ونشر معلومات زائفة، فضلاً عن التحريض على التمييز والكراهية.

وذكرت النيابة أن التحقيقات كشفت عن شبهات بشأن تلقي وتحويل أموال وإجراء معاملات مالية يُشتبه في أنها استهدفت إخفاء مصادر الأموال ووجهتها، إضافة إلى نشر معلومات وصفتها بالمفبركة والتشهير بأشخاص.

واعتبرت النيابة أن الأفعال المنسوبة إلى المشمولين في القضية تمس الأمن الداخلي والخارجي للدولة والوحدة الوطنية والسلم الأهلي.

وتظل هذه الاتهامات في إطار الادعاءات والإجراءات القضائية، إلى حين الفصل فيها وفقاً للقانون.

"الهابا" تدعو المؤسسات الصحفية إلى التفاعل مع معايير التصنيف وتعلن قائمة مؤقتة تضم 35 مؤسسة



(الصدى ـ نواكشوط)

دعت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية "الهابا" المؤسسات الصحفية الوطنية إلى التعامل الإيجابي مع معايير التصنيف المعتمدة، وذلك بالتزامن مع إعلان قائمة مؤقتة تضم 35 مؤسسة إعلامية، قالت إنها تستوفي مستوى مقبولاً من المعايير المهنية والمؤسسية.

وتوزعت المؤسسات الواردة في القائمة على خمسة مؤسسات للسمعيات البصرية، وثماني مؤسسات للصحافة المكتوبة، و22 مؤسسة للصحافة الإلكترونية، فيما أوضحت السلطة أن الترتيب الوارد في اللائحة لا يحمل أي دلالة تفضيلية بين المؤسسات المصنفة.

وبحسب الوثيقة الصادرة عن السلطة، استندت عملية التصنيف إلى مجموعة من المؤشرات والمعطيات، من بينها نتائج المسح الشامل للمشهد الصحفي الوطني لعام 2026، وتقارير التعددية، وتقييم محتوى المواقع الإلكترونية، وبيانات منصة تسيير ملفات الترشح للاستفادة من الدعم العمومي، فضلاً عن بيانات السجل المهني للصحفيين والمتقدمين للحصول على البطاقة الصحفية المهنية.

كما ألحقت "الهابا" مجموعة من المؤسسات الإعلامية قالت إنها لا تزال في طور استكمال المعايير المطلوبة،

ويأتي هذا التصنيف في سياق الجهود الرامية إلى تقييم واقع المؤسسات الصحفية الوطنية، والوقوف على مدى استيفائها للمعايير المهنية والتنظيمية، بما يتيح وضع مؤشرات أكثر وضوحاً بشأن بنية المشهد الإعلامي ومستوى تأهيل مؤسساته.

هذا وقد أثار هذا القرار نقاشاً حادا داخل الوسط الصحفي بشأن معايير التصنيف وآليات تطبيقها، ومدى انعكاسها على تنظيم القطاع وتعزيز المهنية وتكافؤ الفرص في الاستفادة من آليات الدعم العمومي.

نقابة الصحفيين تثمن تصنيف "الهابا" للمؤسسات الإعلامية وتطالب بضمان حقوق الصحفيين



(الصدى ـ نواكشوط)

ثمنت نقابة الصحفيين الموريتانيين إصدار السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية "الهابا" اللائحة الأولية للمؤسسات الصحفية الوطنية المستوفية لحد مقبول من المعايير المهنية والمؤسسية، معتبرة أن الخطوة تمثل تطورا مهما في اتجاه تفعيل القوانين المنظمة للقطاع ووضع حد للاختلالات التي طبعت المشهد الإعلامي.

وأكدت النقابة، في بيان صادر عنها، أهمية اعتماد معايير واضحة وموضوعية لتصنيف المؤسسات الصحفية، تشمل وضعيتها القانونية والمؤسسية وطبيعة إنتاجها الإعلامي ومدى احترامها لمقتضيات المهنية والتعددية، مشددة في الوقت ذاته على ضرورة ضمان الشفافية في تطبيق هذه المعايير، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات التي ترى أنها لم تنصف لتقديم تظلماتها ومراجعة أي اختلال محتمل.

ودعت النقابة إلى إشراك الهيئات النقابية والمهنية في مسار إصلاح القطاع، مؤكدة أن احترام الحقوق المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية ينبغي أن يكون شرطا أساسيا في عمليات التصنيف والاعتماد، وليس مجرد اعتبار ثانوي.

كما طالبت بالإسراع في تطبيق مقتضيات قانون الصحفي المهني والنصوص التطبيقية له، بما يعزز استقلالية المؤسسات الإعلامية ويصون حقوق العاملين فيها.

الدورة الثالثة من "أسبوع المغرب" في نواكشوط: من 16 إلى 22 نوفمبر 2026

بيان صحفي

تنطلق في العاصمة، نواكشوط، اليوم الاثنين فعاليات الدورة الثالثة من "أسبوع المغرب" في موريتانيا، وهو حدث اقتصادي وثقافي يسلط الضوء على ثراء وأصالة التراث المادي وغير المادي للمملكة المغربية، محتفيا من خلال ذلك بالروابط التاريخية وعمق العلاقات الإنسانية والدينية والثقافية التي تجمع بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة.

وتُنظم هذه التظاهرة بتعاون بين "سفارة المملكة المغربية" وجمعية "منتدى الجنوب" وبشراكة مع "وزارة التجارة والسياحة" بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، ووزارة الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بالمملكة المغربية و وكالة تنمية الاستثمارات في موريتانيا (APIM) والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) وغرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية (CCIAM)، و"الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمملكة المغربية (CGEM) والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين. (UNPM).

وتندرج هذه التظاهرة في إطار الدينامية الإيجابية التي تشهدها العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة، كما تقترح برنامجا غنيا ومتنوعا من الأنشطة، يتضمن على الخصوص، فضاءات مخصصة للعروض ولقاءات ثنائية بين رجال الأعمال والمقاولات والشركات (B to B) وبين الشركات والهيئات (B to G).

ويهدف هذا الحدث، فضلا عن ذلك، إلى تمكين مختلف الزوار والمهنيين من اكتشاف فرص التبادل التجاري والاستثمار التي توفرها مختلف القطاعات في البلدين ولاسيما الصناعة، البناء والأشغال العمومية والطاقة والصناعات الغذائية والفلاحية والقطاع البنكي والاتصالات وغيرها.

كما سيتضمن "أسبوع المغرب" الذي يستمر في الفترة ما بين 16 إلى 22 نوفمبر 2026 أيضًا، تنظيم ندوات حول دينامية وآفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، فضلاً عن تسليط الضوء على المشاريع الكبرى ذات الطابع الهيكلي التي تسهم في رسم معالم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، سيقدم "أسبوع المغرب" لزواره رحلة إلى المغرب لاكتشاف ثقافته العريقة، وحرفه اليدوية الغنية، وفنون الطبخ المغربية الأصيلة، فضلاً عن منتجاته المحلية.

وسيتضمن برنامج هذا الحدث، أخيراً، أنشطة فنية وثقافية غنية، بالإضافة إلى أمسيات موسيقية وشعرية على مدار الأسبوع.

الصدى
قد لا أكون كل شيء لكنها الصدى الإعلامي الصادق لكل شيء
أسبوعية ـ سياسية ـ مستقلة ـ جامعة ـ تصدر في موريتانيا
تصدر عن مؤسسة الصدى للإعلام
الترخيص رقم: 2012/0106

هيئة التحرير

المدير الناشر ـ رئيس التحرير:
محمد عبد الرحمن محمد فال المجتبى
مدير التحرير:
أحمد عبد الرحيم الدوه
رئيس تحرير القسم الفرنسي:
بكاري غي
رئيس تحرير القسم الإنجليزي:
السيد ولد السيد
مدير الإنتاج:
سيد الطيب
المحرر الرياضي:
المختار اسباعي
المحرر الثقافي:
السيد محمد حماه الله
مسؤولة التسويق:
سهام عبد الله
المدير المالي:
محمد الأمين محمد
المحررون:
محمد عبد الرحمن بكاري غي أحمد الدوه سهام عبد الله المختار اسباعي صلاح دداه لبابه آب فاطمة الزهراء محمد

القسم الفني:
المونتاج والإخراج:
صدام أحمدو ماكيت:
المدني محمد
تصوير:
ـ المختار الديين
ـ محمد كعباش
ـ الداه زيد
التوزيع:
محمد اللا
إنتاج:
مجموعة الصدى للاعلام
سحب:
المطبعة الوطنية

الإدارة:
0022246412902
0022236151516
0022249149091

مجموعة "الصدى للاعلام":
مؤسسة موريتانية مستقلة تصدر عنها الوسائط الإعلامية التالية:
1. صحيفة الصدى الورقية الاسبوعية الناطقة باللغة العربية
2. موقع www.essada.info الاخباري الناطق باللغة العربية
3. صحيفة ES-sada-Echos: الورقية الاسبوعية الناطقة بالفرنسية
4. https://essadafr.info الاخباري الناطق باللغة الفرنسية يضم نافذة أنجليزية
5. مجلة الصدى الشهرية الملونة
6. منصة إعلامية رقمية تبث بالصوت والصورة عبر مختلف وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي
7. البث عبر قناة شنقيط الفضائية: تبث الصدى محتواها الإعلامي المصور عبر قناة شنقيط الفضائية في إطار شراكة عمل موقعة بين الطرفين

الصدى الإلكتروني:
essada.info
البريد الإلكتروني
essada12@gmail.com
نواكشوط ـ موريتانيا

القمة العشرون تبحث السلام والتنمية المستدامة.. وترشيح كومبابا يضع الدبلوماسية الموريتانية أمام استحقاق دولي مهم

الغزواني في بنوم بنه.. موريتانيا تدخل سباق قيادة المنظمة الدولية للفرنكوفونية

الصدى - متابعات

شارك رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، أمس الأحد، في افتتاح أعمال القمة العشرين للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، المنعقدة بالعاصمة الكمبودية بنوم بنه، بمشاركة عدد من قادة الدول والحكومات الأعضاء، في قمة تتصدر جدول أعمالها قضايا السلام والتعاون الدولي والتنمية المستدامة، فضلا عن انتخاب أمين عام جديد للمنظمة لمأمورية تمتد أربع سنوات.

وتكتسب المشاركة الموريتانية أهمية خاصة في ظل ترشيح نواكشوط للمبعوثة الخاصة للرئيس لدى المنظمة، كومبابا، لمنصب الأمين العام، في منافسة دولية تشمل الأمينة العامة الحالية الرواندية لويز موشيكيوابو، ورئيس الوزراء الروماني الأسبق داتشيانتشولوش.

ويأتي حضور الغزواني في وقت تسعى فيه موريتانيا إلى تعزيز موقعها داخل الفضاء الفرنكوفوني، وتوسيع حضورها الدبلوماسي في المؤسسات متعددة الأطراف، بما يمنح ترشيحها أبعادا تتجاوز التنافس على منصب إداري إلى اختبار لقدرتها على حشد التأييد وبناء التوافقات الدولية.

سباق على قيادة المنظمة

ومن المنتظر أن يشكل انتخاب الأمين العام أبرز محطات القمة، المقررة أعمالها يومي 15 و16 نوفمبر، حيث يتنافس المرشحون على قيادة المنظمة خلال السنوات الأربع المقبلة.

ويكتسي السباق أهمية إضافية بالنظر إلى التحولات التي تشهدها المنظمة، والخلافات بين بعض أعضائها بشأن مستقبل قيادتها، خصوصا في ظل التوتر بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد سحبت كينشاسا مرشحتها جوليانا لومومبا، وأعلنت دعمها للمرشح الروماني، في خطوة تعكس تعقيدات التوافقات السياسية المحيطة بالاستحقاق.

تحركات دبلوماسية لدعم الترشيح الموريتاني

وسبقت مشاركة الرئيس تحركات دبلوماسية موريتانية في بنوم بنه، حيث أجرى وزير الخارجية محمد سالم ولد مرزوك مباحثات مع مسؤولين من كندا وفرنسا وفيتنام، تناولت العلاقات الثنائية وتنسيق المواقف بشأن دعم المرشحة الموريتانية.

وتعكس هذه التحركات إدراك نواكشوط لأهمية الاتصالات الثنائية وبناء التحالفات داخل المنظمة، خصوصا أن حسم المنصب يتطلب قدرة المرشحين على استقطاب دعم الدول الأعضاء.

اختبار للحضور الموريتاني

وبعيدا عن المنافسة على منصب الأمين العام، تبحث القمة قضايا تتصل بتعزيز السلام والتعاون الدولي ودعم التنمية المستدامة، وهي ملفات تتيح لموريتانيا طرح أولوياتها في مجالات التنمية والاستقرار والتعاون الإفريقي والدولي.

ومن المقرر أن تستمر أعمال القمة حتى الاثنين 16 نوفمبر، على أن يشكل انتخاب الأمين العام محطة حاسمة في تحديد مستقبل قيادة المنظمة.

وبذلك، تبدو المشاركة الموريتانية أمام استحقاق دبلوماسي مزدوج: تعزيز حضور البلاد في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومتابعة فرص المرشحة الموريتانية في الوصول إلى قيادتها، في منافسة تتجاوز الحسابات اللغوية والثقافية إلى اعتبارات التوازنات والتحالفات الدولية.



موريتانيا تعزي الإمارات في ضحايا حادث تصادم مروري واسع في إمارة "الفجيرة"



(الصدى - نواكشوط)

أعلنت موريتانيا تضامنها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، إثر حادث المرور المأساوي الذي شهدته إمارة الفجيرة وأسفر عن سقوط قتلى وجرحى، فيما وجه رئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، رسالة تعزية إلى رئيس دولة الإمارات، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، معرباً عن مواساة موريتانيا وتضامنها مع الشعب الإماراتي وأسر الضحايا.

وقال ولد الشيخ الغزواني، في رسالة بعث بها إلى الشيخ محمد بن زايد، إنه تلقى ببالغ الحزن والأسى نبأ الحادث الأليم الذي شهدته إمارة الفجيرة، وما خلفه من ضحايا ومصابين، مقدماً أحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى الرئيس الإماراتي، ومن خلاله إلى الشعب الإماراتي، وخاصة أسر الضحايا.

وفي السياق ذاته، أعربت الحكومة الموريتانية من خلال بيان صادر عن وزارة الخارجية عن تضامنها مع دولة الإمارات في هذا الظرف الأليم، مؤكدة مواساتها للقيادة والشعب الإماراتيين، ومشاركتها أسر الضحايا مشاعر الحزن والأسى.

14 قتيلا و30 مصابا في حادث الفجيرة

وكانت إمارة الفجيرة قد شهدت، قبيل منتصف ليل الأربعاء، حادث تصادم كبيراً تخلله حريق، إثر فقدان سائق شاحنة السيطرة على مركبته على شارع الشيخ خليفة بن زايد، بالقرب من مدخل الإمارة.

ونقلت وكالة رويترز عن شرطة الفجيرة أن الحادث أسفر عن مقتل 14 شخصاً وإصابة 30 آخرين، بعدما اصطدمت الشاحنة بمركبة أخرى قبل أن تنقلب وتصطدم بعدد من المركبات التي كانت متوقفة بسبب بطء الحركة المرورية.

ويُعد الحادث من أكثر حوادث الطرق دموية التي شهدتها الإمارات، بالنظر إلى عدد الضحايا والمصابين وحجم التصادم الذي شمل الشاحنة وعدداً من المركبات الأخرى.

تضامن يعكس متانة العلاقات الثنائية

ويأتي الموقف الموريتاني في سياق العلاقات الأخوية والتعاون الوثيق الذي يجمع نواكشوط وأبوظبي، حيث دأب البلدان على تبادل مواقف التضامن والمساندة في مختلف الظروف، بما يعكس متانة الروابط السياسية والإنسانية بينهما.

الرئيس غزواني أمام مؤتمر المناخ في أنطاليا: التغيرات المناخية تهدد الأمن الغذائي والاستقرار في موريتانيا وتستدعي تعزيز التمويلات الدولية

الصدى - و م أ

أكد رئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، أن التغيرات المناخية تمثل أحد أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجه موريتانيا، رغم محدودية بصمتها الكربونية، مشيراً إلى أن البلاد من بين الدول الأكثر تأثراً بتداعياتها، بما في ذلك الجفاف ونقص الموارد المائية وتدهور الأراضي والتصحر والتآكل الساحلي.

جاء ذلك في خطاب ألقاه خلال مشاركته في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP31)، المنعقد بمدينة أنطاليا التركية، حيث استعرض جهود موريتانيا في مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز قدرتها على التكيف والصمود، إلى جانب برامج استعادة الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحر وتطوير الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر.

وسلط الرئيس غزواني الضوء على السياسات الوطنية الرامية إلى إدماج البعد المناخي في التخطيط العمومي، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، وتطوير آليات تمويل العمل المناخي، مشيراً إلى اعتماد موريتانيا مساهمتها المحددة وطنياً الثالثة في نوفمبر 2025، في أفق عام 2035، والعمل على إعداد خطة الاستثمار المرتبطة بها، واستكمال الخطة الوطنية للتكيف.

وفي الجانب الدولي، دعا ولد الشيخ الغزواني إلى توفير تمويلات مناخية أكثر سهولة وملاءمة لاحتياجات البلدان النامية، وتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية وتكثيف المساعدة الفنية، معتبراً أن نجاح العمل المناخي متعدد الأطراف يظل رهيناً بمدى ترجمة الالتزامات الدولية إلى دعم ملموس للدول الأكثر هشاشة وتأثراً بالتغيرات المناخية.

وفيما يلي النص الكامل لخطاب رئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، أمام مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP31):

"بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والسمو رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة،



السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البداية أن أهنئ الجمهورية التركية على رئاسة مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين، وعلى تنظيمه بهذا النحو البالغ الإحكام، شاكرا جمهورية البرازيل الفدرالية على ما بذلته من جهود خلال رئاستها للدورة المنصرمة في سبيل تعزيز العمل المناخي متعدد الأطراف، ومثمنا في الوقت ذاته دور استراليا في قيادة المفاوضات الدولية المرتبطة بهذا المؤتمر.

ونتمنى التوفيق لجمهورية إثيوبيا التي ستستضيف النسخة الثانية والثلاثين من مؤتمر الأطراف.

إن موريتانيا، على الرغم من ضآلة بصمتها الكربونية، تظل من أشد الدول تأثرا بالتغيرات المناخية وتداعياتها الهدامة، كالجفاف، ونقص الموارد المائية، وتدهور الأراضي، والتصحر، والتآكل الساحلي وغيرها.

وقد أسهمت كل هذه العوامل في تمزيق أنسجتنا الاجتماعية والاقتصادية الريفية، وتهديد أمننا الغذائي، وإعاقة تنميتنا بتأثيراتها السلبية على النظم البيئية البحرية والمنظومات البيئية الطبيعية.

ولذا، فإن مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز القدرة على التكيف معها وتخفيف آثارها السلبية تعد من منظورنا من ألح الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، بل والأمنية كذلك.

ولذا فنحن ننفذ بالتعاون مع شركائنا برامج طموحة لتعزيز القدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، واستعادة الأراضي المتدهورة، ومكافحة التصحر، من قبيل مساهمتنا الفعالة في مبادرة السور الأخضر الكبير، ودورنا النشط في لجنة المناخ لمنطقة الساحل واللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل تمثيلا لا حصرا.

وقد اعتمدت بلادنا في نوفمبر 2025 مساهمتها المحددة وطنيا الثالثة في أفق عام 2035، ويجري حاليا إعداد خطة الاستثمار المرتبطة بها، وتوشك خطتنا الوطنية للتكيف على الاكتمال. ومن شأن هذين الإطارين أن يتيحا لنا تحسين تخطيط تداخلاتنا وتعبئة الموارد اللازمة وقياس التقدم المحرز بصورة شفافة.

ونحن نعمل في الوقت ذاته على تعزيز سياسات حماية الفئات السكانية الهشة والاستجابة للصدمات المناخية من خلال بناء شبكة أمان اجتماعية واسعة تدعم الأسر الأكثر احتياجا، ونعزز قدرتها على مواجهة الأزمات والصعوبات التي تؤثر في ظروف عيشها.

وتواكب هذه الجهود إصلاحات هيكلية تهدف إلى إدماج البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية، مع إشراك الأطراف المعنية، ولا سيما القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي والمجتمع المدني.

وتشمل هذه الإصلاحات اعتماد آليات لتتبع الإنفاق والميزانية المخصصين للعمل المناخي، ومراجعة سياسة المياه، والحد من انبعاثات الغاز الدفيئة في القطاع لاستخراج وإدماج المعايير المناخية في اختيار مشاريع الاستثمار العمومي.

كما نعمل كذلك على تثمين مواردنا الهائلة في مجال الطاقات المتجددة وتطوير الهيدروجين الأخضر لتسريع انتقالنا الطاقوي وجذب الاستثمارات المستدامة وخلق فرص العمل.

غير أننا في كل هذه الجهود لا نزال نحتاج كمعظم الدول النامية إلى زيادة الدعم الدولي لتعزيز القدرة على الصمود والتكيف ولتأمين انتقال طاقوي منصف وفعال.

وفي هذا السياق، ندعو إلى توفير تمويلات مناخية يسهل الوصول إليها وتلائم احتياجات بلداننا، كما ندعو إلى تعزيز نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات المؤسسية وتكثيف المساعدة الفنية والتقنية. ونأمل أن يشكل هذا المؤتمر فرصة لتعزيز الثقة بين الأطراف وتسريع تنفيذ اتفاق باريس والاستجابة بصورة ملموسة لاحتياجات البلدان الأكثر هشاشة وتأثرا بالتغيرات المناخية.

ونحن على ثقة بأن توحيد جهودنا كفيل بأن يجعل من العمل المناخي رافعة لتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ الاستقرار وبعث الأمل في نفوس الأجيال الحاضرة والقادمة.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله".

أنطاليا : السيدة الأولى تشارك في افتتاح متحف "صفر نفايات" خلال فعاليات "كوب 31"

(أنطاليا - الصدى)

شاركت السيدة الأولى، الدكتورة مريم محمد فاضل الداه، الخميس، في افتتاح متحف "صفر نفايات" (Zero Waste Museum)، المقام في المنطقة الزرقاء بمدينة أنطاليا التركية، ضمن الفعاليات المصاحبة للدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ (COP31).

ويهدف المتحف إلى إبراز أهمية الحد من النفايات وتعزيز الممارسات المستدامة، والتوعية بضرورة ترشيد استهلاك الموارد وإعادة التدوير، في سياق الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة التحديات البيئية وتداعيات التغير المناخي.

كما شاركت السيدة الأولى في اجتماع طاولة مستديرة احتضنته مدينة أنطاليا، واستضافته السيدة أمينة أردوغان، عقيلة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بمشاركة عقيلات عدد من رؤساء الدول والحكومات.

وخصص الاجتماع لمناقشة مبادرة "صفر نفايات"، وبحث آليات تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية والمناخية، في ظل تزايد الاهتمام العالمي بالحد من النفايات، وترشيد استهلاك الموارد، ودعم الممارسات المستدامة.

وتأتي هذه المشاركة على هامش مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP31)، الذي يشكل مناسبة لتبادل الرؤى وتعزيز التنسيق الدولي بشأن قضايا المناخ والاستدامة البيئية، إلى جانب استعراض التجارب والمبادرات الهادفة إلى مواجهة التحديات البيئية المشتركة.

وفي سياق الفعاليات المصاحبة للمؤتمر، حضرت السيدة الأولى مأدبة غداء أقيمت على شرف السيدات الأول، ضمن الأنشطة الموازية للمؤتمر، الذي يجمع قادة ومسؤولين وممثلين عن مختلف الدول والمنظمات الدولية لبحث قضايا المناخ وسبل تعزيز التعاون الدولي لمواجهتها.



برنامج حكومي يجمع بين وعود تحسين المعيشة ورهان التنمية الطويلة.. لكن هل تملك الحكومة أدوات تحويل التعهدات إلى واقع؟

حكومة ولد اجاي تنال ثقة البرلمان.. طموح 2060 يصطدم بأسئلة الحاضر ومخاوف المستقبل

(الصدى -نواكشوط)

حصلت حكومة الوزير الأول المختار ولد اجاي على ثقة الجمعية الوطنية، بعد مصادقة 145 نائبا على بيان سياستها العامة، مقابل 21 صوتا معارضا وامتناع نائب واحد، في تصويت أنهى نقاشا برلمانيا اتسم بتعدد الانشغالات، وفتح في الوقت ذاته سجالا سياسيا حول حصيلة الأداء الحكومي، ومستقبل المسار التنموي، والحوار الوطني، وحدود المأموريات، وصولا إلى الرؤية الاستراتيجية التي اقترحت الحكومة أن تمتد إلى عام 2060.

وكان ولد اجاي قد عرض بيان السياسة العامة يوم 7 نوفمبر الجاري، أمام جلسة علنية للجمعية الوطنية، مستندا إلى خمسة محاور رئيسية، تتعلق بتعزيز دولة القانون والمؤسسات، وبناء اقتصاد قوي ومستدام، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي، وترسيخ الأمن والاستقرار.

ولم يقدم الوزير الأول برنامجه باعتباره قطيعة مع المرحلة السابقة، بل باعتباره امتدادا لها مع إعادة ترتيب الأولويات وتسريع التنفيذ وتصحيح الاختلالات، مؤكدا أن المرحلة المقبلة ستتركز على ثلاثة رهانات: حماية القدرة الشرائية، وتنشيط التنمية في الولايات الداخلية، وإعداد رؤية وطنية بعيدة المدى.

من استعراض الحصيلة إلى الدفاع عن الاستمرارية

اختار ولد اجاي في تقديمه للبرنامج الجمع بين استعراض حصيلة الحكومات السابقة والدفاع عن الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة، قبل الانتقال إلى التعهدات الجديدة. واستند في ذلك إلى مؤشرات تتعلق بالنمو الاقتصادي، والمديونية، والتحويلات الاجتماعية، والاستثمار في البنية التحتية.

وقدم الوزير الأول خطابا سياسيا يركز على الاستمرارية وتراكم الإنجازات، مع الاعتراف بأن ما تحقق لم يبلغ مستوى تطلعات المواطنين، وأن مشكلات المعيشة والخدمات لا تزال قائمة.

وتكمن إحدى نقاط قوة هذا الطرح في محاولة الجمع بين الاستقرار الاقتصادي والتدخل الاجتماعي، إذ أعلنت الحكومة إجراءات لدعم الرواتب والمعاشات، ومراجعة آلية تسعير المحروقات، وتسقيف أسعار اللحوم والمواد الأساسية، والتخفيف من أعباء فواتير الماء والكهرباء على الفئات محدودة الدخل.

لكن التحدي الأساسي يبقى في مدى قدرة هذه الإجراءات على الوصول إلى المواطنين بسرعة، وتحقيق أثر ملموس في مواجهة ارتفاع الأسعار، بدلا من بقائها تعهدات مرتبطة بآجال التنفيذ والإمكانات المالية.

تنمية الداخل.. رهان يتجاوز توزيع المشاريع

من أبرز الجوانب الإيجابية في البرنامج تخصيص اهتمام أكبر للولايات الداخلية، عبر تصور برامج اقتصادية وزراعية، وتحفيز الاستثمار، وإنشاء صندوق لتمويل التنمية المحلية، إلى جانب تحسين البنية الحضرية ومعالجة أزمة النظافة والصرف الصحي.

ويعكس هذا التوجه اعترافا ضمنيا بأن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده إذا ظلت ثماره متركزة في مناطق محدودة، ولم تتحول إلى فرص عمل وخدمات أساسية في مختلف الولايات.

غير أن البرنامج لم يقدم، في عرضه العام، جدولا تفصيليا شاملا يحدد التمويلات والآجال والمؤشرات الكمية لكل مشروع، وهو ما يجعل قياس مدى جدية الالتزامات مرتبطا بما ستقدمه الحكومة لاحقا من خطط تنفيذية.

2060.. رؤية وطنية أم وعد أكبر من الإمكانات؟

كان إعلان الوزير الأول عن إعداد رؤية استراتيجية لموريتانيا في أفق 2060، بعد مائة سنة من الاستقلال، أبرز نقاط الجدل في البرنامج.

فبينما يرى مؤيدو الفكرة أنها تعكس انتقالا من التخطيط المرتبط بالمأموريات الحكومية إلى التفكير في مستقبل الأجيال، يعتبر منتقدون أن طرح أفق يمتد إلى ثلاثة عقود ونصف، في بلد لا تزال قطاعات واسعة من سكانه تواجه تحديات الفقر والبطالة وضعف الخدمات، قد يتحول إلى خطاب طموح لا تسنده ضمانات التنفيذ.

وبين الرأيين، تبرز إشكالية حقيقية: ليست المشكلة في التفكير حتى عام 2060، بل في تحديد الطريق الذي ستسلكه البلاد للوصول إليه.

فالوزير الأول تحدث عن أهداف قابلة للقياس، ومخطط وطني للتنمية، وإشراك الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والشباب والخبراء، والاستعانة بكفاءات دولية. لكن نجاح المشروع سيتطلب تحديد الأولويات، وتقدير الكلفة، وضمان التمويل، وربط الأهداف البعيدة بمراحل تنفيذ ومحاسبة قصيرة ومتوسطة المدى.

وإلا فإن الرؤية، مهما كانت جاذبية عنوانها، قد تتحول إلى وثيقة أخرى تضاف إلى أرشيف الخطط والاستراتيجيات.

الحوار والمأموريات.. سؤال الاستمرارية السياسية

لم ينفصل الحديث عن 2060 عن ملف الحوار الوطني الشامل، الذي تعهدت الحكومة بمواكبة تنظيمه وتنفيذ مخرجاته.

ويكتسب هذا التعهد أهمية خاصة في ظل الحاجة إلى توافق وطني حول القضايا الكبرى، بما فيها الوحدة الوطنية، والإصلاح المؤسسي، والحكامة، ومستقبل النظام السياسي.

كما أثار حديث الوزير الأول عن خسارة البلاد للوقت والإمكانات مع كل تغيير في الأنظمة والحكومات نقاشا بشأن المأموريات وحدود الاستمرارية السياسية.

وبينما يمكن فهم الدعوة إلى عدم رهن المشاريع التنموية بفترات الانتداب باعتبارها مطلبا مؤسسيا مشروعا، فإن أي نقاش حول استمرارية القيادة السياسية أو المأموريات يظل محكوما بالدستور وإرادة الناخبين، وليس بمجرد متطلبات التخطيط طويل الأمد.

ثقة برلمانية لا تعني شيكا على بياض

ورغم حصول الحكومة على 145 صوتا، فإن التصويت لا ينهي الأسئلة التي طرحتها المناقشات، خصوصا ما يتعلق بالقدرة الشرائية، وتشغيل الشباب، والعدالة في توزيع المشاريع، ومكافحة الفساد، وتأخر بعض البرامج.

وتبقى نقطة الضعف الأبرز في البرنامج هي الفجوة بين اتساع التعهدات وضرورة ترجمتها إلى أهداف محددة وموازنات وآجال ومسؤوليات واضحة، بما يسمح للبرلمان والرأي العام بمراقبة التنفيذ ومحاسبة المقصرين.

في المحصلة، قدم ولد اجاي برنامجا يجمع بين إدارة تحديات الحاضر ورسم ملامح المستقبل، وحصل على التفويض البرلماني لتنفيذه. لكن الاختبار الحقيقي لن يكون في عدد الأصوات التي منحته الثقة، ولا في المسافة الزمنية التي تصل إلى 2060، بل في قدرة الحكومة على إحداث تغيير يلمسه المواطن في دخله وخدماته وفرص عمله، وفي مدى استعدادها لتحويل الوعود إلى نتائج قابلة للقياس.

فموريتانيا لا تحتاج فقط إلى رؤية لما ستكون عليه بعد 34 عاما، بل تحتاج أيضا إلى إجابات عملية عما ينبغي أن يتغير ابتداء من الغد.



الوزير الأول يشرف على إطلاق النسخة الثانية من مسابقة خادم الحرمين الشريفين للقرآن والسنة النبوية

(الصدى ـ نواكشوط)

أشرف الوزير الأول المختار ولد اجاي، صباح الأحد في نواكشوط، على افتتاح النسخة الثانية من مسابقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية لدول غرب إفريقيا، بمشاركة 160 متسابقا يمثلون 16 دولة، في تظاهرة دينية وعلمية تعكس متانة التعاون بين موريتانيا والمملكة العربية



السعودية، وتؤكد الحضور العلمي والثقافي لموريتانيا في محيطها الإفريقي.

وتنظم المسابقة وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي الموريتانية، في إطار جهود مشتركة تستهدف خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية، وتشجيع الأجيال الشابة على حفظهما وإتقان علومهما، وتعزيز التواصل العلمي والديني بين بلدان المنطقة.

160 متسابقا في مسارين للتنافس

وتشهد النسخة الحالية مشاركة متسابقين من 16 دولة بغرب إفريقيا، يتنافسون ضمن مسارين رئيسيين، أولهما مخصص لحفظ القرآن الكريم، والثاني لحفظ السنة النبوية، ويضم كل مسار خمسة فروع تتنوع بين الحفظ والتجويد والتفسير، إضافة إلى فهم الأحاديث النبوية.

ويعكس تنوع فروع المسابقة توجهها نحو تجاوز الحفظ المجرد إلى تعزيز الفهم والاستيعاب، وربط المشاركين بالمعارف الشرعية والمهارات العلمية المرتبطة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

كما تمثل مشاركة هذا العدد من الدول فرصة للتعارف بين الطلاب وحملة القرآن والمهتمين بالعلوم الشرعية، وتبادل الخبرات والتجارب في مجال التعليم المحظري والمؤسسات الدينية.

موريتانيا والسعودية.. تعاون يتجاوز البعد الدبلوماسي

وفي كلمة بالمناسبة، رحب وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، سيد الحاج ولد الداه، بالوفود المشاركة، معربا عن اعتزاز موريتانيا باستضافة هذه التظاهرة، التي وصفها بأنها محطة مهمة لتعزيز ارتباط الأمة الإسلامية بكتاب الله وسنة رسوله.

وأكد الوزير أن إشراف الوزير الأول على افتتاح المسابقة يجسد العناية التي يوليها الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني للعلاقات الأخوية مع المملكة العربية السعودية، والاهتمام الذي تحظى به المبادرات العلمية والدينية.

وأشار إلى أن تنظيم النسخة الثانية يأتي ثمرة للتعاون بين القطاعين المختصين في البلدين، وتجسيدا لتكامل الجهود والإمكانات في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية، وتعزيز التواصل العلمي والمعرفي بين البلدان



الإسلامية والعربية والإفريقية.

كما نوه بالعناية السعودية بالمسابقة، معتبرا أنها تعكس تقديرا للمكانة العلمية لموريتانيا وإسهامات علمائها ومحاظرها في خدمة القرآن الكريم والعلوم الشرعية.

الرياض تشيد بالدور العلمي لموريتانيا

من جانبه، أكد سفير المملكة العربية السعودية لدى موريتانيا، الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الرقابي، أن احتضان نواكشوط للمسابقة للمرة الثانية يمثل امتدادا للعلاقات الأخوية والروابط التاريخية التي تجمع البلدين.



وأوضح أن القرآن الكريم والسنة النبوية يشكلان الركيزة الأساسية لوحدة الأمة الإسلامية، مشيرا إلى أن المسابقة لا تقتصر على التنافس في الحفظ، بل تمثل فضاء للتواصل والتلاقي وتعزيز أواصر التعاون بين شعوب غرب إفريقيا.

وأشاد السفير بالدور الذي تضطلع به موريتانيا في خدمة القضايا الإسلامية وتعزيز جسور التواصل بين دول المنطقة، معربا عن تطلعه إلى أن تسهم المسابقة في توسيع مجالات التعاون العلمي والديني.

حضور رسمي وعلمي واسع

وجرى حفل الافتتاح بحضور وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودي الدكتور عبد اللطيف بن عبد العزيز آل الشيخ، وعدد من أعضاء الحكومة، والأمين العام لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، ووالي نواكشوط الغربية، ونائب رئيسة جهة نواكشوط، وعمدة بلدية تفرغ زينه، إلى جانب أعضاء من السلك الدبلوماسي، وإمام المسجد النبوي الشريف، وجمع من الأئمة والعلماء الموريتانيين.

وتكتسب استضافة موريتانيا لهذه النسخة دلالة خاصة بالنظر إلى تاريخها العلمي والمحظري، وما راكمته من تقاليد في تعليم القرآن الكريم والعلوم الشرعية، فضلا عن موقعها الجغرافي والثقافي الذي يجعلها جسرا للتواصل بين شمال وغرب إفريقيا.

ولا تقتصر أهمية المسابقة على بعدها التنافسي، بل تمتد إلى تعزيز العلاقات بين المؤسسات الدينية والعلمية، وإيجاد فضاءات مشتركة أمام الأجيال الجديدة لتبادل المعرفة وترسيخ قيم الاعتدال والتسامح والتعاون بين شعوب المنطقة.

انتهاء بروتوكول الصيد مع الاتحاد الأوروبي.. هل تعيد موريتانيا رسم معادلة استغلال ثروتها البحرية؟

الصدى-إعداد: القسم الاقتصادي

يدخل التعاون في مجال الصيد البحري بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة من عدم اليقين، مع انتهاء العمل بالبروتوكول التنفيذي لاتفاقية الشراكة في مجال الصيد المستدام، منتصف ليل 14 نوفمبر الجاري، دون الإعلان عن اتفاق جديد يضمن استمرار نفاذ السفن الأوروبية إلى المياه الموريتانية.

ويشكل هذا التطور محطة مهمة في مسار الشراكة البحرية بين الطرفين، التي تعود إلى عام 1987، خصوصا أن انتهاء البروتوكول الحالي يضع حدا مؤقتا لإطار قانوني كان يسمح لأساطيل أوروبية من عشر دول بالاستفادة من الموارد السمكية الموريتانية، مقابل مساهمة مالية سنوية تصل إلى 60.8 مليون يورو.

وبحسب المعطيات المنشورة حتى صباح 14 نوفمبر، لم يكن الطرفان قد أعلنا التوصل إلى اتفاق جديد أو تمديد البروتوكول المنتهي، فيما تحدثت تقارير أوروبية عن عرض مالي جديد قدمته المفوضية الأوروبية إلى نواكشوط، في انتظار الرد الموريتاني.

خلاف مالي يعطل تجديد الاتفاق

تأتي نهاية البروتوكول بعد جولات تفاوضية بين الطرفين لم تنجح في تقريب وجهات النظر بشأن عدد من الملفات، يتصدرها المقابل المالي الذي تدفعه المؤسسات الأوروبية مقابل استغلال الموارد السمكية الموريتانية.

وتشير المعطيات المنشورة إلى أن المفاوضات شهدت أربع جولات منذ يناير 2026، فيما برزت خلافات بشأن قيمة المساهمة الأوروبية، ورسوم التراخيص التي يدفعها ملاك السفن، في ظل تغير فرص الصيد المتاحة لبعض الأساطيل الأوروبية والاعتبارات المرتبطة باستدامة المخزونات السمكية.

وكانت إسبانيا والبرتغال وهولندا ولاتفيا قد دعت المفوضية الأوروبية إلى تسريع المفاوضات، كما طالبت جهات من قطاع الصيد الأوروبي بتمديد البروتوكول الحالي لمدة سنة لتجنب توقف نشاط الأساطيل.

لكن انتهاء المهلة دون إعلان اتفاق جديد يعني أن السفن الأوروبية لم تعد تملك، ابتداء من 15 نوفمبر، أساسا قانونيا لمواصلة الصيد بموجب البروتوكول المنتهي.

ماذا تخسر موريتانيا وماذا تكسب؟

تتمثل إحدى أبرز نتائج انتهاء البروتوكول في توقف تدفق المساهمة المالية الأوروبية المرتبطة به، والتي تبلغ 60.8 مليون يورو سنويا، منها متوسط 3.3 ملايين يورو سنويا مخصصة لدعم السياسة الوطنية لتطوير قطاع الصيد.

وكان البروتوكول يتيح للأساطيل الأوروبية صيد ما يصل إلى 280050 طنا سنويا من الأسماك، تشمل الأسماك السطحية الصغيرة، والأنواع القاعية، والتونة، والقشريات.

وتتجاوز أهمية هذه الأرقام قيمة المقابل المالي المباشر، بالنظر إلى ارتباط الاتفاق ببرامج دعم الرقابة البحرية، ومكافحة الصيد غير القانوني، وتطوير البحث العلمي، وتحسين إدارة الموارد البحرية.



وفي المقابل، فإن توقف العمل بالبروتوكول يمنح السلطات الموريتانية فرصة لإعادة تقييم شروط منح تراخيص الصيد الأجنبي، ومراجعة العائد الاقتصادي والاجتماعي المترتب على استغلال الموارد البحرية الوطنية.

غير أن تحويل هذه الفرصة إلى مكاسب فعلية يظل مرتبطا بقدرة القطاع الوطني على استيعاب جزء من النشاط الذي كانت تقوم به السفن الأجنبية، وتطوير أسطول الصيد المحلي، وتعزيز قدرات التصنيع والتخزين والتسويق.

التشغيل والقيمة المضافة.. الوجه الآخر للمعادلة

لا تقتصر تداعيات توقف البروتوكول على الإيرادات الحكومية أو نشاط السفن الأوروبية، بل تمتد إلى شبكة من المصالح الاقتصادية والتشغيلية المرتبطة بالصيد البحري.

فوفق التقييم المنشور للبروتوكول 2021-2026، أسهم نشاط السفن الأوروبية في توفير نحو 450 فرصة عمل على متن السفن للبحارة الموريتانيين، من بين حوالي 8000 بحار مهني مسجل وطنيا.

ويشير التقييم ذاته إلى أن متوسط رقم الأعمال السنوي الناتج عن الصيد الأوروبي في المياه الموريتانية بلغ نحو 152 مليون يورو خلال الفترة 2022-2024، فيما بلغ متوسط القيمة المضافة المباشرة نحو 50.6 مليون يورو سنويا، إضافة إلى قيمة مضافة غير مباشرة قدرت بنحو 59.6 مليون يورو.

وتكشف هذه المؤشرات أن العلاقة الاقتصادية بين الطرفين لا تختزل في المبلغ الذي تحوله بروكسل إلى نواكشوط، بل تشمل أيضا سلاسل الإمداد والخدمات والصيانة والتسويق والمعالجة والتشغيل.

ومن ثم، فإن غياب اتفاق جديد قد يؤدي إلى اضطراب بعض هذه الأنشطة، لكنه يطرح في المقابل سؤالا حول حجم القيمة التي يمكن أن تحتفظ بها موريتانيا داخل اقتصادها إذا اتجهت إلى تعزيز استغلال مواردها بواسطة الفاعلين الوطنيين.

هل تتجه موريتانيا إلى تغيير نموذج استغلال ثروتها البحرية؟

يفتح تعثر المفاوضات نقاشا أوسع حول طبيعة السياسة السمكية التي ينبغي أن تعتمدها موريتانيا خلال المرحلة المقبلة.

ففي الوقت الذي توفر فيه الاتفاقيات الدولية موردا ماليا وشراكات فنية وفرصا للتشغيل، تظل مسألة تعظيم العائد الوطني من الموارد البحرية مرتبطة بمدى قدرة الدولة على تطوير البنية التحتية، ورفع مساهمة الشركات المحلية في سلاسل القيمة، وتوسيع أنشطة التحويل والتصنيع.

كما أن انتهاء البروتوكول يثير تساؤلات بشأن قدرة الأسطول الوطني على الاستفادة من فرص الصيد التي قد يتركها خروج السفن الأوروبية، دون الإضرار بالتوازن البيئي أو استدامة المخزونات السمكية.

ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في ظل الضغوط المتزايدة على الموارد البحرية في المنطقة، والحاجة إلى تعزيز الرقابة على مختلف أشكال الاستغلال، سواء من السفن الوطنية أو الأجنبية.

الاتحاد الأوروبي أيضا أمام كلفة التوقف

في المقابل، لا يخلو انتهاء البروتوكول من تداعيات على الجانب الأوروبي، خصوصا في إسبانيا والبرتغال، حيث تعتمد شركات وسفن وموانئ على فرص الصيد التي يوفرها الاتفاق مع موريتانيا.

وتشير تقديرات السلطات المحلية في إقليم الأندلس الإسباني إلى أن انتهاء البروتوكول قد يؤدي إلى تعليق تراخيص نحو 60 سفينة أوروبية، بينها 25 سفينة مرتبطة بالإقليم، مع احتمال تأثر نحو 500 وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

وتعكس هذه الأرقام حجم المصالح الاقتصادية التي تجعل استمرار الاتفاق أولوية بالنسبة إلى قطاع الصيد الأوروبي، وتفسر الضغوط التي مارستها بعض الدول الأعضاء على المفوضية الأوروبية لتسريع التوصل إلى تسوية.

وبذلك، فإن المفاوضات لا تتعلق فقط بحق النفاذ إلى المياه الموريتانية، بل أيضا بمستقبل نشاط اقتصادي أوروبي مرتبط بهذه المياه منذ عقود.

ما السيناريوهات المحتملة؟

تضع المرحلة الحالية الطرفين أمام عدة احتمالات:

أولها، استئناف المفاوضات والتوصل إلى بروتوكول جديد يتضمن شروطا مالية وفنية مختلفة، تضمن استمرار التعاون مع مراجعة المقابل الاقتصادي وشروط الاستغلال.

وثانيها، استمرار التعثر لفترة أطول، بما يعني توقف الأساطيل الأوروبية عن الصيد إلى حين استكمال المفاوضات والإجراءات القانونية والإدارية اللازمة.

أما السيناريو الثالث، فيتمثل في إعادة صياغة أوسع لشروط الشراكة، بما يتيح لموريتانيا تعزيز العائد الاقتصادي المحلي، وتطوير الاستثمارات الوطنية، مع الحفاظ على التعاون العلمي والفني في مجال إدارة الثروة البحرية.

وتبقى هذه السيناريوهات مرتبطة بمواقف الطرفين من القضايا المالية والفنية، وبمدى قدرتهما على التوصل إلى صيغة تحقق مصالحهما المشتركة.

مرحلة اختبار للسياسة البحرية الموريتانية

لا يعني انتهاء البروتوكول بالضرورة نهاية الشراكة السمكية بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي، لكنه يكشف عن مرحلة تفاوضية جديدة تتطلب إعادة النظر في التوازن بين العائد المالي، وفرص التشغيل، وحماية الموارد، والقيمة الاقتصادية التي يحتفظ بها الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة لموريتانيا، لا تتوقف أهمية هذه اللحظة عند المبلغ المالي الذي قد يتأثر بتوقف الاتفاق، بل تمتد إلى السؤال الأكثر جوهرية: كيف يمكن تحويل الثروة البحرية من مورد يجذب الأساطيل الأجنبية إلى رافعة أكبر للتنمية الاقتصادية الوطنية؟

الإجابة عن هذا السؤال ستتوقف على طبيعة الاتفاق المقبل، إن تم التوصل إليه، وعلى قدرة السلطات الموريتانية على ربط أي شراكة مستقبلية بأهداف واضحة تتعلق بالتشغيل المحلي، والتصنيع، والرقابة، واستدامة الموارد البحرية.

السعودية تبحث مع ممثلي 76 دولة استعدادات موسم الحج المقبل وتعلن 7 تحولات في منظومة الخدمات



الصدى - جدة /

بحث وزير الحج والعمرة السعودي، توفيق بن فوزان الربيعة، مع رؤساء مكاتب شؤون الحجاج في 76 دولة، الاستعدادات المبكرة لموسم حج 1448هـ، مستعرضاً التوسّع في خيارات تقديم الخدمات، وإجراءات رفع الجاهزية التشغيلية والتدريبية، إلى جانب سبعة تحولات رئيسة شهدتها منظومة الحج والعمرة.

وجاء ذلك خلال الاجتماع الدوري لرؤساء مكاتب شؤون الحجاج، ضمن أعمال النسخة السادسة من مؤتمر ومعرض الحج، المنعقد في جدة سوبر دوم خلال الفترة من 8 إلى 11 نوفمبر، تحت شعار "من مكة إلى العالم".

وقال الربيعة إن الخيارات المتاحة أمام مكاتب شؤون الحجاج ارتفعت إلى 34 شركة لتقديم الخدمة، بما يتيح لها المفاضلة واختيار الشركات المناسبة، مشيراً إلى إطلاق الباقة الشاملة التي تتيح التعاقد على خدمات السكن والإعاشة والنقل وخدمات المشاعر المقدسة من خلال شركة واحدة.

خمس أولويات للاستعداد للموسم

وحدد وزير الحج والعمرة خمس أولويات رئيسة للاستعداد للموسم المقبل، في مقدمتها الالتزام بالجداول الزمنية واستكمال الترتيبات مبكراً، داعياً مكاتب شؤون الحجاج إلى الإسراع في التعاقدات وإصدار التأشيرات قبل إغلاقها في الأول من شوال، إلى جانب التعاقد المبكر مع شركات النقل الجوي وتوثيق العقود عبر منصة "المسار الإلكتروني".

وشملت الأولويات كذلك تأهيل قادة الأفواج ورفع الجاهزية التشغيلية، من خلال اختيار قائد ومعاون لكل 94 حاجاً، وتأهيلهما مبكراً وإحاطتهما بمختلف مراحل رحلة الحاج، فضلاً عن استكمال تدريب العاملين والاستفادة من المدربين المؤهلين في تنفيذ الخطط التشغيلية.

سبعة تحولات في منظومة الحج والعمرة

وفي سياق متصل، استعرض الربيعة، خلال افتتاح المؤتمر، سبعة تحولات رئيسة شهدتها منظومة الحج والعمرة، شملت فتح المنافسة وتطوير سوق الخدمات، وتوسيع فرص الوصول إلى الحج، والتخطيط المبكر للمواسم، وتطوير المشاعر المقدسة والنقل، والتحول الرقمي، وتسهيل السفر والخدمات المساندة، وإثراء الرحلة الإيمانية والثقافية وتطوير الخدمات في الحرمين الشريفين.

وأشار إلى إتاحة أداء الحج عبر برنامج "الحج المباشر" للقادمين من 75 دولة إضافية، ليصل إجمالي الدول التي يمكن أن يأتي منها الحجاج إلى 133 دولة.

"نسك" تعالج 4.4 مليارات عملية سنويا

وعلى صعيد التحول الرقمي، قال الربيعة إن منصة وتطبيق "نسك" أصبحا بوابة رقمية متكاملة لخدمة ضيوف الرحمن، مع تجاوز عدد مستخدمي التطبيق 70 مليون مسلم حول العالم، فيما تعالج المنظومة الرقمية للمنصة أكثر من 4.4 مليارات عملية سنوياً.

وتشمل الخدمات الرقمية خدمة "المطوف الرقمي"، التي تساعد الحجاج على متابعة أشواط الطواف والسعي، إلى جانب الأدعية والأذكار المرتبطة بأداء المناسك.

وفي قطاع النقل والخدمات المساندة، أفاد الوزير بأن مبادرة "مسافر بلا حقيبة" تعاملت مع نحو 2.9 مليون حقيبة خلال موسم حج 1447هـ، وأسهمت في تقليص زمن إنهاء إجراءات السفر بالمطارات من ساعتين إلى 15 دقيقة.

كما أشار إلى ارتفاع عدد المواقع التاريخية والوجهات الإثرائية المؤهلة في مكة المكرمة والمدينة المنورة من 15 موقعاً ووجهة عام 2022 إلى 102 موقع في عام 2026.

روسيا تبرر "الفيتو" بشأن "الصحراء" وتقر بجهود المغرب التنموية.. وتتمسك بإشراك طرفي النزاع في التسوية

(الصدى - وكالات)

قدمت روسيا توضيحات جديدة بشأن استخدامها حق النقض ضد مشروع القرار الأمريكي المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء، مؤكدة أن موقفها استند إلى ما وصفته بضرورة مراعاة مواقف طرفي النزاع، المغرب وجبهة البوليساريو، ورفض تمرير صيغة ترى موسكو أنها تعكس الرؤية الأمريكية وحدها لمسار التسوية.

وجاء الموقف الروسي على لسان نائبة الممثل الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنييفا، خلال مداخلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الثلاثاء 10 نوفمبر الجاري، في جلسة خصصت لمناقشة استخدام حق النقض في مجلس الأمن بشأن مشروع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء "المينورسو".

وقالت الدبلوماسية الروسية إن بلادها أوضحت منذ بداية المفاوضات بشأن المشروع الأمريكي ضرورة أن يتضمن القرار مواقف كل من المغرب وجبهة البوليساريو، معتبرة أن الصيغة التي تقدمت بها واشنطن لم تحقق هذا التوازن، وأنها سعت إلى فرض الموقف الأمريكي على أعضاء مجلس الأمن، خصوصاً فيما يتعلق بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء.

وانتقدت موسكو ما اعتبرته تراجعاً عن التوافق الذي ميز قرارات مجلس الأمن بشأن الملف خلال سنوات طويلة، مشيرة إلى أن القرار رقم 2351 الصادر عام 2017 كان آخر قرار توافقي، قبل إدراج عناصر جديدة تقول إنها غيّرت طبيعة المقاربة الأممية للنزاع.

إقرار بالجهود التنموية المغربية

وفي أبرز ما تضمنته المداخلة، أقرت الممثلة الروسية بأن أحد طرفي النزاع بذل جهوداً لتحسين أوضاع المدن وتطوير البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية على المدى الطويل، في إشارة إلى الجهود المغربية في الأقاليم الجنوبية.

غير أنها شددت على أن هذه الجهود، وفق الموقف الروسي، لا تمنح المغرب أولوية تلقائية في تحديد التسوية السياسية، معتبرة أن أي مقترح للحكم الذاتي ينبغي أن يراعي تطلعات الصحراويين ويحترم كرامتهم وحقهم في تسوية منصفة، وألا يقدم باعتباره الخيار الوحيد الممكن.

كما رفضت الدبلوماسية الروسية إجراء مقارنات بين قضية الصحراء ونزاعات إقليمية أخرى، مؤكدة أن الوضع النهائي للإقليم كان يفترض أن يتحدد في إطار الأمم المتحدة، مع مراعاة تطلعات سكان المنطقة.

موسكو تقول إنها لم تسع إلى إنهاء مهمة المينورسو

وفي معرض تفسير تصويتها، أكدت الممثلة الروسية أن موسكو لم تكن تستهدف إنهاء مهمة بعثة المينورسو، وأنها أبدت استعدادها حتى اللحظات الأخيرة لتمديد ولايتها استناداً إلى القرار رقم 2797، شريطة عدم إدخال تعديلات على صيغته.

وأضافت أن روسيا تقدمت بمشروع قرار بديل من خمس فقرات، اقترح تمديداً تقنياً لولاية البعثة لمدة عام واحد، من دون الخوض في الخلافات السياسية المرتبطة بالتسوية. غير أن المشروع لم يحصل سوى على صوتين مؤيدين، فيما امتنعت بقية الوفود عن التصويت.

وكان مجلس الأمن قد شهد في 30 أكتوبر الماضي مواجهة دبلوماسية بين واشنطن وموسكو، بعدما استخدمت روسيا الفيتو لإسقاط المشروع الأمريكي، قبل أن يسقط المشروع الروسي البديل إثر استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضده. وأدى تعثر المشروعين إلى عدم تمديد ولاية البعثة الأممية، التي انتهت في 31 أكتوبر.

دعوة إلى استئناف الحوار برعاية أممية

وبشأن مستقبل العملية السياسية، أعربت موسكو عن دعمها استمرار جهود الأمم المتحدة والولايات المتحدة لإعادة إطلاق الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو، منوهة بجولات المشاورات الثلاث التي انعقدت خلال العام الجاري.

السفير المحفوظ بن بيه يستعرض رؤية الإمارات لتعزيز السلام وصون الكرامة الإنسانية في مؤتمر دولي ببراغ

الصدى - وكالات

استعرضت دولة الإمارات العربية المتحدة رؤيتها لتعزيز السلام العالمي وترسيخ قيم التسامح والتعايش وصون الكرامة الإنسانية، خلال مشاركتها في المؤتمر الوزاري رفيع المستوى للتحالف الدولي للحرية الدينية أو المعتقد (IRFBA)، الذي استضافته العاصمة التشيكية براغ، تحت عنوان "العمل المشترك في عالم منقسم"، بمشاركة مسؤولين حكوميين وقيادات دينية وممثلين عن منظمات دولية ومؤسسات المجتمع المدني.

وأكد السفير الشيخ المحفوظ بن بيه، الأمين العام لمنتدى أبوظبي للسلم، أن الإمارات رسخت نموذجاً يقوم على تعزيز التماسك المجتمعي وبناء جسور الحوار بين الأديان والثقافات، مستندة إلى إرث مؤسس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي جعل من خدمة الإنسان وصون كرامته ركيزة للأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

وأوضح بن بيه، خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية والجلسة الأولى للمؤتمر، المعنونة "الحوار بين الأديان والثقافات - متحدون لفعل الخير"، أن التجربة الإماراتية تقوم على تحويل قيم التسامح والأخوة الإنسانية من مبادئ نظرية إلى سياسات ومبادرات عملية تعزز التعايش والتضامن بين المجتمعات.

وأشار إلى أن احتضان الإمارات لنحو 200 جنسية من مختلف الأديان والثقافات يعكس إمكانية تحويل التنوع إلى مصدر للثراء والانسجام المجتمعي، عندما يستند إلى الاحترام المتبادل وسيادة القانون، معتبراً أن الاستثمار في أمن المجتمعات واستقرارها يمثل استثماراً في الإنسان ومستقبل الأجيال.

من إدارة النزاعات إلى الوقاية منها

وفي عرض الرؤية الإماراتية للسلام، شدد الأمين العام لمنتدى أبوظبي للسلم على أن مفهوم السلام لا ينبغي أن يقتصر على غياب الحروب والنزاعات، بل يتطلب بناء الثقة وتعزيز العدالة وتوفير مقومات الحياة الكريمة، وترسيخ ثقافة التعاون والتضامن بين مختلف مكونات المجتمعات.



واستعرض في هذا السياق جهود منتدى أبوظبي للسلم، برئاسة العلامة الشيخ عبدالله بن بيه، في تطوير مبادرات فكرية وعملية لتعزيز الحوار والمصالحة، مشيراً إلى توجه المنتدى نحو الانتقال من الحوار النظري إلى العمل المشترك، ومن معالجة النزاعات بعد اندلاعها إلى استباق أسبابها والوقاية منها.

ويعكس هذا التوجه أهمية توظيف الحوار الديني والثقافي في معالجة الانقسامات المجتمعية، وتعزيز قدرة المؤسسات والقيادات الدينية والمدنية على احتواء التوترات قبل تحولها إلى نزاعات تهدد الاستقرار.

شراكات دولية بأثر ملموس

وفي جلسة اليوم الثاني من المؤتمر، التي ناقشت "كيف نبني شراكات مرنة ومستدامة للعمل المشترك؟"، دعا بن بيه إلى إقامة شراكات استراتيجية تجمع الحكومات والقيادات الدينية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، ضمن رؤية مشتركة وأولويات محددة وخطط تنفيذية قابلة للقياس.

وأكد أن نجاح هذه الشراكات لا ينبغي أن يقاس بعدد المؤتمرات والبيانات الصادرة عنها، وإنما بمدى انعكاسها على حياة الناس وقدرتها على الوقاية من النزاعات وتعزيز الأمن والاستقرار.

وتكتسب هذه الدعوة أهمية في ظل التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، من تصاعد الاستقطاب والانقسامات الثقافية والدينية إلى الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة، وهي تحديات تتطلب، بحسب الرؤية المطروحة، تنسيقاً يتجاوز الأطر الحكومية التقليدية ليشمل مختلف الفاعلين الاجتماعيين والدينيين والفكريين.

أبوظبي تستعد لاستضافة قمة القيم في 2027

وفي تطور مرتبط بالجهود الإماراتية لتعزيز الحوار العالمي، كشف السفير الشيخ المحفوظ بن بيه عن الاستعدادات الجارية لاستضافة أبوظبي "قمة القيم" في ديسمبر 2027، بالتعاون مع منظمة "أديان من أجل السلام"، وبمشاركة مرتقبة تتجاوز ألف شخصية من القيادات الدينية والفكرية والحكومية وممثلي المؤسسات الدولية والمجتمع المدني.

ومن المقرر أن تمتد أعمال القمة خمسة أيام، تتخللها حوارات وورش عمل تستهدف توحيد الجهود حول القيم الإنسانية المشتركة، وصياغة خريطة طريق وخطة عمل لتعزيز التعاون الدولي وتحويل المبادئ والتعهدات إلى شراكات ومبادرات قابلة للتنفيذ.

ويضع هذا الإعلان أبوظبي في سياق الجهود الرامية إلى توفير منصات دولية تجمع مختلف المرجعيات الدينية والفكرية والمؤسسات الحكومية والمدنية، لمناقشة سبل تعزيز السلام والتفاهم الإنساني وتطوير آليات العمل المشترك.

اهتمام خاص بأفريقيا والشرق الأوسط

ورحب بن بيه بالدعوة الدولية التي أطلقها مؤتمر براغ لتعزيز العمل المشترك، مؤكداً استعداد منتدى أبوظبي للسلم لمواصلة مساهماته الدولية، خصوصاً في أفريقيا والشرق الأوسط، من خلال مبادرات تستهدف الوقاية من النزاعات وتحصين المجتمعات وترسيخ التفاهم بين الشعوب.



ويعكس التركيز على هاتين المنطقتين أهمية توسيع المبادرات المعنية بالحوار والمصالحة، في ظل ما تواجهه بعض دولهما من تحديات مرتبطة بالنزاعات والانقسامات المجتمعية والهشاشة المؤسسية، وما تفرضه هذه الأوضاع من حاجة إلى مقاربات وقائية وشراكات طويلة الأمد.

واختتم الأمين العام لمنتدى أبوظبي للسلم مشاركته بالتأكيد على أن التحدي العالمي لا يكمن في غياب القيم المشتركة، وإنما في الحاجة إلى إرادة جماعية تحول هذه القيم إلى عمل منظم ومستدام، مشدداً على أن اختلاف الأديان والثقافات لا يمنع التعاون من أجل حماية الإنسان وصون الحياة وبناء مستقبل أكثر أمناً وعدلاً وسلاماً.

موريتانيا في قلب ارتباك ما بعد "المينورسو"..
لماذا أثارت زيارة بوريطة لانواكشوط كل هذا الجدل؟ (تقرير تحليلي)



كتب رئيس التحرير: محمد عبد الرحمن /

لم تكن الأنباء المتداولة بشأن زيارة وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إلى نواكشوط، يوم الجمعة 6 نوفمبر الجاري، مجرد خبر عن تحرك دبلوماسي بين بلدين جارين، بل جاءت في توقيت إقليمي بالغ الحساسية، أعقب تعثر مجلس الأمن الدولي في التوصل إلى صيغة توافقية بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية "المينورسو"، بعد الفيتو الروسي الذي أسقط مشروع القرار الأمريكي.

وبينما لم يصدر إعلان رسمي موريتاني أو مغربي يكشف تفاصيل الزيارة أو جدول أعمالها ونتائجها، سارعت منابر إعلامية إقليمية إلى تناولها بقراءات وتحذيرات تجاوز بعضها حدود التحليل السياسي إلى التشكيك في حسابات نواكشوط وخياراتها الدبلوماسية، بل والتلويح بتداعيات محتملة لأي تقارب موريتاني مغربي.

هذا التزامن يطرح أسئلة تتجاوز طبيعة الزيارة نفسها، لماذا أصبحت موريتانيا محط اهتمام متزايد في الحسابات الإقليمية؟ وهل تخشى بعض الأطراف أن يؤدي انفتاح نواكشوط على الرباط إلى تغيير موازين التأثير في المنطقة؟ وهل كشف الفيتو الروسي أن المسار الذي بدا للبعض متجهاً نحو نتيجة محسومة لا يزال مفتوحاً على احتمالات مختلفة؟

أولا: زيارة بوريطة.. لماذا نواكشوط في هذا التوقيت؟

وفق ما تداولته وسائل الإعلام في البلدين فإن وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة التقى خلال زيارته القصيرة غير المعلنة بالرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بالقصر الرئاسي، وبنظيره وزير الخارجية محمد سالم ولد مرزوك، دون أن تتسرب أي معلومات عن فحوى الزيارة وما جرى في كواليسها، غير أن هذه الزيارة تكتسب أهميتها القصوى من ثلاثة اعتبارات متداخلة.

أولها أن موريتانيا ليست دولة بعيدة عن تداعيات النزاع حول الصحراء، بل دولة مجاورة، وترتبطها علاقات سياسية وأمنية واقتصادية بكل من المغرب والجزائر، فضلاً عن علاقاتها مع جبهة البوليساريو.

وثانيها أن نواكشوط شاركت في المسار الدبلوماسي الذي احتضنته مدريد خلال فبراير الماضي، (بصفتها دولة مراقبة) إلى جانب المغرب والجزائر والبوليساريو، وبمشاركة أمريكية وأممية، وهو ما يجعلها طرفاً معنياً بأي مشاورات جديدة تتعلق بمستقبل التسوية.

أما الاعتبار الثالث فيتصل بالمرحلة التي أعقبت تعثر تجديد ولاية "المينورسو"، وما يترتب عليها من تحديات أمنية وسياسية تتطلب تنسيقاً بين الدول المعنية، خصوصاً في المناطق الحدودية ومعبر "الكركرات" والمجالات الحيوية لحركة التجارة والتنقل.

ومن هذا المنظور، يمكن فهم اهتمام الرباط بالتواصل مع نواكشوط باعتباره جزءاً من حسابات مرحلة جديدة، لا مجرد زيارة بروتوكولية.

لماذا أثارت الزيارة انزعاج بعض الجهات والشخصيات ؟

اللافت في ردود الفعل التي أعقبت تداول خبر الزيارة أن بعض المنابر الاقليمية لم تكتف بالتساؤل عن طبيعة الاتصالات المغربية الموريتانية، بل اتجهت إلى مساءلة الموقف الموريتاني نفسه، والتشكيك في قدرة نواكشوط على المحافظة على حيادها.

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة "الشروق" الجزائرية، يوم 8 نوفمبر، مقالاً بعنوان "ماذا تخفي تحركات نواكشوط في ملف الصحراء الغربية؟"، تناول الزيارة المنسوبة إلى بوريطة، وربطها بما وصفه بمحاولات التأثير على الموقف الموريتاني، محذراً من تحول الحياد المعلن إلى ورقة تخدم الحسابات المغربية.

وتضمن تناول الصحيفة إشارات إلى تصريحات دبلوماسيين سابقين، من بينهم عمار بلاني، في سياق التشكيك في خلفيات التحرك المغربي وأهدافه.

وتكشف هذه المعالجة عن حساسية واضحة تجاه أي تطور في العلاقات بين نواكشوط والرباط يمكن أن يُقرأ باعتباره تقارباً سياسياً في ملف الصحراء.

غير أن السؤال الذي يستحق التوقف عنده هو: هل أصبحت العلاقات الموريتانية المغربية، بمجرد تطورها، موضع مساءلة من أطراف إقليمية أخرى؟

فموريتانيا دولة مستقلة، ومن حقها الطبيعي أن تدير علاقاتها الخارجية وفق مصالحها الوطنية، وأن تستقبل المسؤولين من مختلف الدول، وأن تبحث معهم الملفات الثنائية والإقليمية، دون أن يكون ذلك بالضرورة إعلاناً عن انحياز أو تغيير في موقفها من النزاع.

كما أن استمرار علاقاتها مع الجزائر والمغرب والبوليساريو ليس تناقضاً في السياسة الخارجية، بل يعكس طبيعة موقعها الجغرافي والسياسي، وحرصها على عدم تحويل أراضيها إلى ساحة إضافية للتجاذبات الإقليمية.

ومع أن مناقشة الموقف الموريتاني حق مشروع للصحافة المستقلة وغير المستقلة ما لم يتجاوز الضوابط المهنية المتعارف عليها، وحتى لو تجاوزها قد يغض عنه الطرف في إطار تعزيز حرية الصحافة في بلداننا المغاربية، لكن حين تصدر مواقف تسعى للوصاية على القرار السيادي الموريتاني من رجال الدبلوماسية فإن ذلك يطرح أسئلة كثيرة لن نطرح منها هنا سؤال واحد هو هل يسعى هؤلاء لتخريب العلاقات الأخوية التاريخية بين موريتانيا والجزائر؟

الفيتو الروسي.. ضربة للمسار الأمريكي أم إعادة فتح للملف؟

لفهم جانب مهم من التوتر الراهن، لا بد من العودة إلى جلسة مجلس الأمن في 30 أكتوبر 2026، التي شهدت مواجهة دبلوماسية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن مستقبل المينورسو.

فقد طرح الجانب الأمريكي مشروع قرار يقترح تمديد ولاية البعثة إلى غاية 31 أكتوبر 2027، مع تغيير اسمها إلى "بعثة الأمم المتحدة في الصحراء"، وإعادة النظر في طبيعة مهمتها وتوجهها المستقبلي، مع إبراز مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية باعتبارها الخيار الأكثر قابلية للتطبيق في المفاوضات.

وحصل المشروع على تأييد 11 عضواً في مجلس الأمن، بينما امتنعت الصين وباكستان والصومال عن التصويت، قبل أن تستخدم روسيا حق النقض، مانعة اعتماده.

ولم تتوقف المواجهة عند هذا الحد؛ إذ قدمت موسكو مشروعاً مقابلاً يدعو إلى تجديد ولاية المينورسو لمدة عام وفق صيغتها السابقة، دون إدخال التغييرات السياسية والمؤسسية التي تضمنها المشروع الأمريكي.

لكن المشروع الروسي لم يحصل بدوره على الأصوات التسعة المطلوبة لاعتماده، بعدما أيده ثلاثة أعضاء فقط، وصوتت الولايات المتحدة ضده، وامتنع الأعضاء الأحد عشر الآخرون.

وهكذا فشل المجلس في اعتماد المشروعين، وانتهت ولاية المينورسو في 31 أكتوبر، لتبدأ إجراءات تصفية البعثة وسحب موظفيها ومعداتها اعتباراً من الأول من نوفمبر.

لكن الفيتو الروسي الذي كان في ظاهره تسجيل الهدف القاتل في المرمى المغربي بتعطيله للقرار الأمريكي، لم يكن كذلك على ما يبدو بل أربك كل الأطراف التي صفقت له بنشوة في لحظته ولكنها اضطرت للتوقف الفوري عن التصفيق والنشوة بعد اكتشافها أنه قرار مربك لكل الأجندات والتصورات، وبالتالي يجب التفكير مليا في تداعياته الخطيرة التي من أبرزها ما حمله البلاغ الملكي المغربي بعد دقائق معدودة من رفع الجلسة الأممية، وما ترتب على ذلك من مغادرة نهائية للمينورسو وانتشار سريع للجيش المغربي في المنطقة

هذه التطورات التي ولدها "الفيتو الروسي" المربك هي التي أعادت المنطقة ربما للمربع الأول من الصراع رغم تمسك المغرب بالقرار الأممي 2797م الداعم لمقاربة الحكم الذاتي المغربية

هل فقدت بعض الأطراف وضوح الرؤية بشأن مستقبل المنطقة؟

ربما يكون هذا السؤال هو الأكثر أهمية في قراءة التطورات الأخيرة.

فمنذ التحولات التي عرفها الملف خلال العامين الماضيين، ولا سيما تزايد الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي المغربية، التي أدت للقرار الأممي 2797 الصادر في أكتوبر 2025م بدا أن هناك اتجاهاً نحو إعادة ترتيب المسار السياسي على أساس مقترح الرباط.

غير أن الفيتو الروسي، عطل مشروع القرار الأمريكي وفشل في تمرير قراره المتعلق بالتجديد للمينورسو، وفي ضعية مربكة كهذه وجدت الأطراف الإقليمية نفسها أمام مرحلة تفتقر إلى وضوح كامل بشأن قواعد المرحلة المقبلة: هل سيُعاد طرح مشروع أمريكي بصيغة معدلة؟ وهل ستتمكن واشنطن من إقناع موسكو وبكين بعدم عرقلة أي صيغة جديدة؟ وما موقع الأطراف المعنية في المفاوضات المقبلة؟ وهل ستتمكن الأمم المتحدة من إعادة بناء آلية للمتابعة والمراقبة بعد تعثر تجديد ولاية المينورسو؟

هذه الأسئلة تفسر جانباً من حدة النقاش الإعلامي والدبلوماسي، الذي هو نقاش مطلوب لتوضيح الرؤية للشعوب وحتى الأصحاب القرار والأرجح أن المنطقة دخلت مرحلة تتسم بتعدد السيناريوهات، وتراجع اليقين بشأن المسار الأممي، وهو ما يدفع الأطراف المعنية إلى تكثيف الاتصالات الثنائية والبحث عن ضمانات سياسية وأمنية.

موريتانيا.. الحياد الإيجابي ليس موقفا سلبيا

في خضم هذه التجاذبات، أعادت الحكومة الموريتانية التأكيد على موقفها التقليدي.

ففي 4 نوفمبر الجاري، أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة، محمد ولد ببانا، تمسك موريتانيا بما وصفه بـ"الحياد الإيجابي التام"، مشدداً على أن بلاده تريد أن تكون جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة.

وهذا التصريح، الذي سبق زيارة بوريطة بيومين، يحمل أهمية سياسية في قراءة موقف نواكشوط، لكن الحياد الإيجابي لا يعني أن موريتانيا مطالبة بالابتعاد عن الاتصالات الدبلوماسية، أو الامتناع عن مناقشة التطورات مع جيرانها.

بل إن موقعها يفرض عليها متابعة دقيقة لكل تحول يمكن أن ينعكس على أمنها القومي، خصوصاً في ظل انتهاء مهمة المينورسو، وما قد يترتب على ذلك من فراغ في آليات المراقبة والاتصال الميداني. ولها كامل الحق أن تتخذ ما يناسبها من قرارات تنسجم مع مصالحها الذاتية والسيادية

ومن هذا المنطلق، فإن الحفاظ على علاقات متوازنة مع الرباط والجزائر، والاستمرار في التواصل مع الأطراف المعنية، يمثلان جزءاً من حماية المصالح الموريتانية، لا دليلاً على ازدواجية الموقف.

كما أن موريتانيا معنية بالحصول على ضمانات واضحة بشأن حدودها ومصالحها الأمنية والتجارية، في أي ترتيبات سياسية أو أمنية مقبلة.

ما الذي تريده الرباط وما الذي تخشاه نواكشوط؟

بالنسبة إلى المغرب، تمثل موريتانيا شريكاً جغرافيا وسياسيا مهماً في أي تصور للمرحلة المقبلة، ليس فقط بسبب الحدود المشتركة، وإنما أيضاً بسبب موقعها في المعادلة الإقليمية وعلاقاتها المتوازنة مع الأطراف المعنية.

ومن الطبيعي أن تسعى الرباط إلى توسيع وتفعيل قنوات التشاور مع نواكشوط، وأن تطلعها على تصوراتها بشأن التطورات الجديدة، خصوصاً أن أي ترتيبات مستقبلية تحتاج إلى بيئة إقليمية مستقرة.

أما موريتانيا، فإن أولوياتها تبدو أكثر ارتباطاً بتجنب انتقال التوتر إلى حدودها، والحفاظ على انسيابية التجارة وحركة الأشخاص، وضمان عدم المساس بسيادتها ومصالحها.

ولذلك لا يمكن افتراض أن كل تقارب موريتاني مغربي يعني تبني نواكشوط للموقف المغربي، كما لا يمكن اعتبار استمرار علاقاتها مع الجزائر دليلاً على معارضة التوجهات المغربية.

إن مصالح الدولتين قد تتقاطع في الأمن والتجارة والاستقرار الحدودي، حتى مع استمرار اختلاف المواقف السياسية بشأن النزاع.

معركة المرحلة المقبلة على شكل التسوية لا على مجرد المواقف

تكشف التطورات الأخيرة أن قضية الصحراء دخلت مرحلة جديدة تتجاوز السجال التقليدي حول المواقف المعلنة، لتطرح أسئلة أكثر تعقيداً تتعلق بشكل التسوية، والضمانات الدولية، ومستقبل الوجود الأممي، والأدوار الإقليمية في إدارة المرحلة الانتقالية.

لقد أظهر الفيتو الروسي أن الطريق أمام المشروع الأمريكي ليس مفتوحاً بالكامل، كما أظهر فشل المشروع الروسي المقابل أن موسكو لا تمتلك بدورها القدرة على فرض صيغة بديلة تحظى بإجماع مجلس الأمن.

وبين هذين الموقفين، تبرز موريتانيا بوصفها دولة يصعب تجاوزها في أي ترتيبات إقليمية مقبلة، بحكم الجغرافيا والمصالح والروابط السياسية والأمنية.

أما الجدل الإعلامي الذي أعقب الأنباء عن زيارة بوريطة، فيكشف عن حساسية بعض الأطراف تجاه احتمال تطور العلاقات الموريتانية المغربية، لكنه لا يثبت وحده وجود تحول في الموقف الرسمي لنواكشوط.

موريتانيا 2060: أي نموذج تنموي نريد؟
من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد الإنسان والإنتاج

د. ختار ولد الشيخ احمد
أستاذ الاقتصاد وإدارة الأعمال
وزير سابق



حين نفكر في موريتانيا سنة 2060، لا ينبغي أن ينحصر سؤالنا في حجم الاقتصاد الذي نريد الوصول إليه، أو في عدد المشاريع التي يمكن إنجازها خلال العقود المقبلة. السؤال الأهم، في تقديري، هو: أي اقتصاد نريد أن نبني؟ وما الذي نريد أن يتغير فعلا في حياة المواطن الموريتاني؟

هذا السؤال يستحق أن يكون نقطة البداية لأي نقاش جاد حول مستقبل البلاد. فموريتانيا لا تفتقر إلى الموارد؛ لديها الحديد والذهب والنحاس والأسماك والثروة الحيوانية والأراضي الزراعية وإمكانات واعدة في مجال الغاز والطاقة المتجددة. كما تتمتع بموقع جغرافي يمنحها فرصا مهمة. ومع ذلك، ما زال التحدي قائما في تحويل هذه الإمكانات إلى إنتاج محلي أوسع، وفرص عمل أكثر، ودخل أفضل للأسر.

وهنا تكمن المفارقة التي ينبغي أن ننطلق منها: قد ترتفع الصادرات، وتتوسع الأنشطة الاستخراجية، وتتحسن مؤشرات النمو، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن المواطن سيشعر بتحسن مماثل في معيشته. فالمعيار الحقيقي للتنمية ليس فقط ما نبيعه للخارج، بل ما ننتجه داخل البلد، وما نوفره من عمل ودخل وخدمات وفرص.

في رأيي، تحتاج موريتانيا إلى مراجعة تدريجية لنموذجها الاقتصادي، بحيث لا تبقى في موقع البلد الذي يصدر موارده الأولية ويستورد جزءا كبيرا من حاجاته، بل تتجه إلى اقتصاد يخلق القيمة داخل حدوده. وهذا يعني ألا نكتفي باستخراج المعادن، بل نفكر في تحويل جزء منها محليا، وألا تقتصر استفادتنا من الثروة السمكية على الصيد والتصدير، بل تمتد إلى التصنيع والتخزين والتسويق. وينطبق الأمر نفسه على الثروة الحيوانية والزراعة، حيث توجد فرص حقيقية لتطوير الصناعات الغذائية وسلاسل الإنتاج والتوزيع.

إن توسيع هذه الأنشطة من شأنه أن يخلق فرص عمل، ويزيد دخل المنتجين، ويمنح الاقتصاد قدرة أكبر على مواجهة تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية. فكلما اتسعت قاعدة الإنتاج المحلي، قل اعتمادنا على الخارج، وأصبحت عائداتنا أكثر ارتباطا بما ننجزه داخل البلد.

أما الغاز والطاقة المتجددة، فلا ينبغي النظر إليهما باعتبارهما مجرد مصدرين جديدين للتصدير والإيرادات. الأهم هو كيف يمكن توظيفهما في بناء اقتصاد أكثر تنافسية، من خلال تحسين البنية التحتية، وتوفير الطاقة للأنشطة الصناعية والزراعية، وجذب الاستثمارات، وتكوين الكفاءات الوطنية. كما أن حسن إدارة العائدات، وشفافية توجيهها نحو التعليم والصحة والاستثمار المنتج، يمثلان شرطا أساسيا حتى لا تتحول الثروة الجديدة إلى فرصة عابرة.

ولا يمكن تحقيق هذا التحول دون علاقة متوازنة بين الدولة والقطاع الخاص. فالدولة مطالبة بتوفير البنية التحتية، وضمان المنافسة، وتحسين مناخ الأعمال، ووضع قواعد مستقرة وواضحة للاستثمار. أما القطاع الخاص، فينبغي أن يكون شريكا حقيقيا في الإنتاج وخلق فرص العمل، لا مجرد وسيط في الاستيراد والتجارة. ومن هنا تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل حصولها على التمويل والتكوين والأسواق.

ومن القضايا التي أرى أنها تستحق اهتماما خاصا مسألة التنسيق بين السياسات الاقتصادية. فالسياسة النقدية، مهما كانت أهميتها، لا تستطيع وحدها معالجة التضخم أو حماية القدرة الشرائية. كما أن السياسة المالية لا تحقق أهدافها إذا لم ترتبط بتشجيع الإنتاج والاستثمار. عندما ترتفع الأسعار بسبب الاعتماد على الاستيراد، أو ارتفاع تكاليف النقل والطاقة، أو ضعف العرض المحلي، فإن معالجة المشكلة تقتضي النظر إلى هذه العوامل مجتمعة، وليس الاكتفاء بأداة واحدة. لذلك فإن التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والإنتاجية والاجتماعية ينبغي أن يكون جزءا من طريقة إدارة الاقتصاد.

لكن لا اقتصاد منتجا من دون إنسان مؤهل. وأعتقد أن الاستثمار في التعليم والتكوين المهني والجامعة والبحث العلمي ينبغي أن يحتل مكانة مركزية في رؤية 2060. فالمطلوب ليس فقط تخريج أعداد متزايدة من الطلاب، بل إعداد كفاءات تتناسب مع حاجات الاقتصاد وسوق العمل، وتستطيع مواكبة التحولات التقنية والرقمية. كما أن تحسين الصحة والخدمات الأساسية ليس إنفاقا اجتماعيا فحسب، بل هو استثمار في إنتاجية الإنسان وقدرته على المشاركة في التنمية.

ولا ينبغي أن يظل النمو الاقتصادي متمركزا في مناطق محدودة. فلكل ولاية موريتانية إمكاناتها التي يمكن البناء عليها، سواء في الزراعة أو الثروة الحيوانية أو الصيد أو التعدين أو السياحة. والمطلوب هو ربط هذه الإمكانات بالطرق والكهرباء والمياه والاتصالات والأسواق، حتى لا تبقى التنمية بعيدة عن أجزاء واسعة من البلاد. كما أن الأمن الغذائي والمائي وحماية البيئة ومواجهة التصحر والتغيرات المناخية يجب أن تكون حاضرة في أي تصور جاد للمستقبل.

غير أن كل هذه التوجهات ستظل محدودة الأثر إذا بقيت مرتبطة ببرنامج حكومة واحدة أو بمرحلة سياسية معينة. فموريتانيا 2060 ينبغي أن تكون مشروعا وطنيا تتبناه الدولة، وتعمل على تحقيقه الحكومات المتعاقبة، رغم اختلاف برامجها وتوجهاتها. وليس المقصود أن تكون جميع الحكومات متطابقة في سياساتها، أو أن تفقد حقها في اختيار أولوياتها، وإنما أن تظل الأهداف الاستراتيجية الكبرى محل التزام مشترك، وأن تبني كل مرحلة على ما تحقق في المرحلة السابقة بدلا من البدء من جديد مع كل تغيير سياسي.

وهذا يتطلب توافقا وطنيا يشارك فيه الفاعلون السياسيون والاقتصاديون والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب، إلى جانب آليات مؤسسية لمتابعة التنفيذ وتقييم النتائج. فالرؤية التي لا تخضع للقياس والمراجعة قد تتحول إلى مجرد إعلان للنوايا، أما الرؤية التي ترتبط بمؤشرات واضحة ومسؤوليات محددة وتقارير دورية، فيمكن أن تصبح مرجعا فعليا لصناعة القرار.

في النهاية، لا أعتقد أن نجاح موريتانيا في أفق 2060 سيقاس فقط بحجم ما تنتجه من حديد وذهب وغاز، أو بما تحققه من أرقام في النمو والصادرات. سيقاس أيضا بقدرتها على تحويل هذه الثروات إلى مصانع ومزارع ومؤسسات منتجة، وإلى فرص عمل ودخل وخدمات أفضل، وبمدى شعور المواطن بأن ثروات بلاده انعكست على حياته ومستقبل أبنائه.

إن موريتانيا التي نريدها سنة 2060 هي دولة لا تكتفي بامتلاك الثروة، بل تعرف كيف تديرها وتستثمرها. دولة يكون فيها الإنسان محور التنمية وغايتها، ويصبح الإنتاج أساس الاقتصاد، وتكون العدالة وتكافؤ الفرص جزءا من ثمار النمو. وهذا، في تقديري، ليس مسؤولية حكومة بعينها، بل مسؤولية وطنية تتقاسمها الأجيال والحكومات

المصدر: الكاتب

مأزق المجد الشنقيطي وتعثر الحاضر

الولي ولد سيدي هيبة
كاتب واعلامي ومؤلف



"ليس من الحكمة أن نحول إنجازات الأسلاف إلى رأسمال رمزي نستهلكه باستمرار، دون أن نتحمل مشقة إنتاج رأسمال معرفي وثقافي يخص عصرنا"

"إن المجد الذي لا يتجدد يتحول إلى حنين، والتاريخ الذي لا يستثمر في المستقبل يتحول إلى أسطورة، والأمة التي تكتفي بأن تكون عظيمة في ذاكرة ماضيها تخاطر بألا يكون لها مكان في ذاكرة المستقبل"

"لا يمكن أن تنشأ نهضة فكرية حقيقية في مجتمع لا يطمئن فيه العقل إلى حريته، ولا يجد فيه الباحث ما يكفي من الاعتراف والاستقلال والحماية، ولا تكون فيه الحجة أرجح من المكانة الاجتماعية، والكفاءة أسبق من الولاء، والإبداع أرفع قيمة من الامتثال"

"ليس المطلوب أن نكرر أمجاد الأسلاف، بل أن نمتلك الشجاعة الفكرية والمؤسسية التي تمكننا من إنتاج أمجاد تخص عصرنا. فالماضي الذي لا نقرأه قراءة نقدية يتحول إلى أسطورة، والهوية التي لا تنفتح على أسئلة العصر تتحول إلى قوقعة، والاعتزاز الذي لا يسنده إنجاز معاصر لا يعدو أن يكون حنيناً إلى صورة مثالية عن الذات"

"الأمم التي لا تمارس النقد الذاتي محكوم عليها بإعادة إنتاج اختلالاتها"

إذا كان الشعر، على ما بقي له من حضور وإن خفت صوته، لا يزال يشكل رافعة رمزية لصيت موريتانيا، ويسهم في إبقاء اسمها حاضرا في الذاكرة الثقافية العربية، فإن هذا الحضور، على أهميته، لا ينبغي أن يتحول إلى ذريعة للاكتفاء بمجد أدبي موروث، ولا إلى مسوغ للاستمرار في الارتهان لاسم "شنقيط"، وكأن استحضار الماضي قادر وحده على تعويض عجز الحاضر عن إنتاج أسباب التميز الحضاري. فليس من المقبول أن نظل نتغنى بأمجاد غاب أهلها وتلك "أمة قد خلت"، ونتشبث بذاكرة تاريخية وكأنها "قشة نجاة" في بحر التحولات الحضارية المتسارعة، دون أن نكلف أنفسنا عناء التساءل بجدية عما ننتجه في حاضرنا، مما يستحق أن يضاف إلى ذلك الإرث ويمنحه امتدادا جديدا؟ أمة الماضي التي خلت، لها ما كسبت ولنا ما كسبنا، فليس من الحكمة أن نحول إنجازات الأسلاف إلى رأسمال رمزي نستهلكه باستمرار، دون أن نتحمل مشقة إنتاج رأسمال معرفي وثقافي يخص عصرنا. وقد ثبت أن الأمم لا تعيش بتاريخها، وإنما تستمد منه القدرة على صناعة مستقبلها، وأن التاريخ الذي لا يتحول إلى طاقة للإبداع والتجديد يصبح لا محالة عبئا على الوعي، وسجنا للخيال، ووسيلة مريحة لتعويض الشعور بالعجز عن مواجهة استحقاقات الحاضر.

أما الفكر، بمختلف حقوله وتجلياته، فيبدو في واقعنا الثقافي أقرب إلى الغياب منه إلى الحضور، حتى ليكاد المرء يعتقد أن المسافة بيننا وبين الإنتاج الفكري الحقيقي أوسع بكثير مما توحي به الألقاب المتداولة والمظاهر الثقافية المجاملة الشائعة. ولا يعني ذلك انعدام أفراد يمتلكون القدرة على التفكير أو الاستعداد للإسهام المعرفي، وإنما يعني، في المقام الأول، غياب البيئة المنتجة للفكر، والمؤسسات الحاضنة له، والتقاليد المعرفية التي تضمن له الاستمرارية والتراكم والتأثير، وعلما بأن الفكر ليس مجرد إطلاق أحكام انطباعية، ولا ترديد لمقولات مستعارة، ولا إغراق في الإنشاء اللغوي، كما أنه ليس لقبا يمنح جزافا لكل من امتلك ناصية التعبير أو خاض في بعض القضايا العامة. معلوما أيضا أن صفة المفكر ليست وجاهة اجتماعية ولا امتيازا خطابيا، وإنما هي مسؤولية معرفية ومنهجية وأخلاقية، تقتضي امتلاك أدوات التحليل والنقد، والقدرة على مساءلة المسلمات، وتفكيك البنى العميقة للواقع، وإنتاج تصورات تتجاوز التفسير السطحي للظواهر إلى استكشاف أسبابها وشروط تشكلها ومقاصدها ومآلاتها. فليس كل متحدث في الشأن العام مفكرا، وليس كل من يجيد استعراض المعارف قادرا على إنتاجها، إذ ثمة فرق جوهري بين استهلاك الأفكار والإسهام في بنائها، وبين إعادة تدوير المعرفة وممارسة التفكير الخلاق.

وليس فقر الإنتاج الفكري وحده المعضلة الأعمق التي تواجهنا، بل هو تطبيعنا مع هذا الفقر وتحويله إلى حالة مألوفة لا تستدعي القلق أو المساءلة. فليس من الحكمة أن نحول إنجازات الأسلاف إلى رأسمال رمزي نستهلكه باستمرار، دون أن نتحمل مشقة إنتاج رأسمال معرفي وثقافي يخص عصرنا. وهكذا يصبح الاستظهار بتراث الأجداد بديلا عن الاجتهاد، وتتحول الألقاب الثقافية إلى تعويض رمزي عن غياب المنجز، ويصبح الاحتفاء بالهوية أحيانا وسيلة للتحصن من النقد بدلا من أن يكون منطلقا لإثراء التجربة الإنسانية. ولعل أخطر ما في هذه الوضعية أنها لا تكتفي بتعطيل الإنتاج الفكري، بل تعيد إنتاج شروط تعطيله، حين تجعل من التكرار فضيلة، ومن الاختلاف مصدر ريبة، ومن النقد خروجا على المألوف، ومن المساءلة مساسا بالرموز والثوابت.

من هنا لن يكون في مقدورنا تجاوز هذا الأفول الفكري والثقافي إلا بالخروج من قمقم التخلف المعرفي والانخراط الجاد في أفق الأنوار، بما يعنيه ذلك من تحرير العقل من سلطان المسلمات المغلقة، وإعلاء قيمة السؤال على ثقافة التسليم، وترسيخ حرية التفكير والاختلاف، وإخضاع الأفكار والموروثات والمؤسسات لمساءلة نقدية لا تستثني شيئا من دائرة الفحص. فالتنوير ليس ترفا فلسفيا ولا استيرادا آليا لنماذج الآخرين، بل هو تحول عميق في علاقة الإنسان بعقله وبمجتمعه وبالمعرفة، وانتقال من ثقافة التلقي إلى ثقافة المبادرة، ومن استهلاك المنجز الحضاري إلى المشاركة في إنتاجه. ولا يمكن أن تنشأ نهضة فكرية حقيقية في مجتمع لا يطمئن فيه العقل إلى حريته، ولا يجد فيه الباحث ما يكفي من الاعتراف والاستقلال والحماية، ولا تكون فيه الحجة أرجح من المكانة الاجتماعية، والكفاءة أسبق من الولاء، والإبداع أرفع قيمة من الامتثال.

كما أن التحرر من ربقة التغني بالأمجاد لا يعني التنكر للماضي أو الانتقاص من رموزه، وإنما يعني وضع ذلك الماضي في مكانه الطبيعي بوصفه مصدرا للإلهام وموضوعا للدرس والنقد، لا بديلا عن الحاضر ولا حجة لاعفاء الذات من مسؤولياتها. فليس المطلوب أن نتخلى عن "شنقيط"، بل أن نبرهن على "أن شنقيط" لم تكن مجرد اسم يتردد في المناسبات الثقافية، وإنما تجربة معرفية يمكن استلهام روحها في بناء مشروع ثقافي جديد. وليس المطلوب أن نكرر أمجاد الأسلاف، بل أن نمتلك الشجاعة الفكرية والمؤسسية التي تمكننا من إنتاج أمجاد تخص عصرنا. فالماضي الذي لا نقرأه قراءة نقدية يتحول إلى أسطورة، والهوية التي لا تنفتح على أسئلة العصر تتحول إلى قوقعة، والاعتزاز الذي لا يسنده إنجاز معاصر لا يعدو أن يكون حنيناً إلى صورة مثالية عن الذات.

إن البقاء في ركب الحضارة المتألقة لا يتحقق بالانتساب الرمزي إلى تاريخ مشرف، ولا بمجرد امتلاك لغة شعرية بديعة أو ذاكرة ثقافية ثرية، وإنما يتحقق ببناء المدرسة والجامعة ومراكز البحث، وتحرير المجال العام، وتشجيع البحث العلمي، وتكوين عقل نقدي مستقل، وإيجاد فضاء تتنافس فيه الأفكار بالحجة والبرهان لا بالوجاهة والألقاب والولاءات. فالنهضة الفكرية ليست ثمرة عبقرية فردية معزولة، بل حصيلة شروط مجتمعية ومؤسسية تتيح للعقول أن تتفاعل، وللأسئلة أن تتوالد، وللمعرفة أن تتراكم، وللأفكار أن تخضع للاختبار والتصحيح والتطوير. ومن دون هذه الشروط سيظل الحديث عن المفكرين والمشاريع الثقافية مجرد استعراض لغوي لا يغير شيئا من واقعنا المعرفي.

فالأمم التي لا تنتج فكرها تظل مضطرة إلى استيراد أسئلتها، فضلا عن أجوبتها، والأمم التي لا تمارس النقد الذاتي محكوم عليها بإعادة إنتاج اختلالاتها. أما الأمة التي تجعل من العقل قيمة عليا، ومن المعرفة مشروعا مجتمعيا، ومن النقد شرطاً للإصلاح، فهي وحدها القادرة على تحويل ماضيها من ذاكرة للتفاخر إلى قوة دافعة للمستقبل.

ويبقى التحدي الحقيقي أمام موريتانيا ليس أن تستعيد مكانتها في ذاكرة العالم بوصفها "شنقيط الأمجاد"، وإنما أن تنتزع مكانتها في عالم اليوم بوصفها "موريتانيا المعرفة والفكر والإبداع". فالمجد الذي لا يتجدد يتحول إلى حنين، والتاريخ الذي لا يستثمر في المستقبل يتحول إلى أسطورة، والأمة التي تكتفي بأن تكون عظيمة في ذاكرة ماضيها تخاطر بألا يكون لها مكان في ذاكرة المستقبل. فليس السؤال الذي ينبغي أن يشغلنا إلى متى سيظل العالم يتذكر شنقيط، بل متى سنقدم للعالم ما يجعله يتوقف عند موريتانيا من جديد؟

دردشة على الورق

يكتبها: أحمد الدوه - محرر في صحيفة الصدى الموريتانية المستقلة



رؤية الحكومة 2060.. هل نحل مشكلات الحاضر بوعود مؤجلة إلى نصف قرن؟

يبدو أن الوزير الأول المختار ولد اجاي قد ابتكر مقاربة جديدة في التخطيط الحكومي، تقوم على مدّ أفق الرؤية والبرامج إلى عام 2060، وكأن مشكلات موريتانيا الراهنة لا تستعجل الحل، أو أن المواطن مطالب بالانتظار نصف قرن آخر حتى يرى نتائج الوعود الحكومية!

لكن ماذا تعني رؤية 2060 بالنسبة لجيل اليوم؟

هذا الجيل الذي يعاني وطأة الأمراض، وسوء التغذية، والبطالة، والجهل، وتراجع الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار الأمراض المزمنة والسرطانات، فضلاً عن الضغوط النفسية والاجتماعية التي أنهكت كثيرين، حتى بدا الشيب المبكر عنواناً لجيل استنزفته أعباء الحياة.

إن الحقيقة البسيطة هي أن معظم أبناء هذا الجيل لن يكونوا موجودين في عام 2060، ومن بقي منهم فقد يكون قد بلغ من العمر عتياً، وربما أصبح يعاني ضعف الذاكرة وأمراض الشيخوخة، أو ما نسميه شعبياً "دكديكالراص".

فمن سيحاسب الحكومة في عام 2060؟ ومن سيشهد تنفيذ هذه الوعود؟ وأين ستكون المسؤوليات السياسية والإدارية التي نعرفها اليوم؟ وهل تملك الحكومات الحالية ضمانة البقاء والاستمرار حتى ذلك الأفق الزمني البعيد؟

(....ثم إن الجيل الذي سيعيش في عام 2060 سيكون جيلاً رقمياً مختلفاً تماماً، لا يملك الوقت ولا الرغبة في قراءة ساعتين من الخطابات الحكومية المحشوة بالأرقام والمؤشرات والتوقعات الهلامية. وربما تكون الحكومات حينها قد تحولت إلى منظومات من الروبوتات، يتلقى فيها الروبوت الأول التعليمات من روبوت أكبر، يسمونه رئيس الروبوتات، ثم ترسل البيانات والخطابات آلياً إلى روبوتات أخرى تجلس تحت قبة البرلمان، ويُطلق عليها مجازاً "نواب الشعب"!.....)

وبعيداً عن هذه الصورة الساخرة، فإن السؤال الجوهري ليس في مدى طموح الرؤية الحكومية، ولا في اختيار عام 2060 موعداً لتحقيق الأهداف، وإنما في مدى ارتباط هذه الرؤية بمشكلات المواطن الفعلية، وقدرة الحكومة على تقديم حلول ملموسة في الحاضر.

فموريتانيا لا تحتاج فقط إلى رؤية تمتد خمسين سنة، بل تحتاج إلى حكومة ترى المواطن اليوم، وتدرك أن من حقه الحصول على الماء والكهرباء والعلاج والتعليم والغذاء وفرص العمل، دون أن يُطلب منه تعليق آماله على مستقبل قد لا يدركه.

إن التخطيط للمستقبل مسؤولية، لكن تأجيل معالجة الحاضر ليس رؤية استراتيجية.

فالأمم التي تفكر في الخمسين سنة القادمة لا تنسى واجبها تجاه مواطنيها في السنوات الخمس القادمة، ولا تجعل من الأفق البعيد بديلاً عن المحاسبة والإنجاز القريب.

غزة... حين تنهار الإنسانية أمام مرأى العالم

الدكتور تحرير طه عبد الإله العامري
اكاديمي عراقي، مفكر وصحفي واديب ومؤلف في فلسفة أصول الدين



لم تعد مأساة غزة مجرد أزمة إنسانية عابرة، ولا مشهداً من مشاهد الحرب التي اعتاد العالم سماع أخبارها، بل أصبحت اختباراً حقيقياً لضمير الإنسانية، وكاشفاً عن حجم التناقض بين الشعارات التي يرفعها العالم عن حقوق الإنسان والكرامة والعدالة، وبين الواقع الذي يعيشه الأبرياء في غزة.

هناك، حيث تتساقط الأحلام تحت الأنقاض، لا يبحث الإنسان عن رفاهية الحياة، ولا عن مظاهر الترف، وإنما يبحث عن لقمة تسد جوعه، وقطرة ماء تروي عطشه، ودواء يخفف ألمه، ومأوى يحمي أطفاله من الخوف والبرد. لقد أصبحت مقومات العيش الأساسية أحلاماً بعيدة المنال؛ فالغذاء شحيح، والماء قليل، والدواء مفقود، والموارد المالية شبه معدومة، حتى بات الإنسان محاصراً بالعوز من كل اتجاه.

إن المأساة الأكثر إيلاماً ليست في حجم الدمار وحده، وإنما في استمرار هذا المشهد أمام أعين العالم، وكأن معاناة الإنسان الفلسطيني أصبحت خبراً يومياً فقد قدرته على تحريك الضمائر. فأي نظام إنساني هذا الذي يعجز عن ضمان رغيف خبز لطفل جائع؟ وأي منظومة دولية تلك التي تتحدث عن الكرامة الإنسانية، بينما يعجز أهل غزة عن تأمين أبسط متطلبات البقاء؟

والأكثر إثارة للتساؤل أن العالم الإسلامي، بما يمتلكه من إمكانات بشرية واقتصادية ومادية، يبدو في كثير من الأحيان عاجزاً عن تحويل مواقفه وخطاباته إلى فعل يتناسب مع حجم المأساة. فلا يكفي أن نتألم بالكلمات، ولا أن نستنكر عبر البيانات، ولا أن نكتفي بمشاهد التضامن العابرة؛ فالإنسان الجائع لا يشبعه بيان، والطفل العطشان لا ترويه خطبة، والأسرة التي فقدت مأواها لا يحميها منشور على مواقع التواصل الاجتماعي.

يقول الله تعالى: ?وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى? وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ? [المائدة: 2]، وهي قاعدة قرآنية تؤسس لمسؤولية التضامن والتكافل في مواجهة الظلم والعدوان، وتجعل نصرة المظلوم واجباً أخلاقياً وإنسانياً. ويقول سبحانه: ?إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ? [الحجرات: 10]؛ فالأخوة الإيمانية ليست شعاراً يُرفع في المناسبات، بل مسؤولية تقتضي الشعور بآلام الآخرين والسعي إلى رفع معاناتهم.

ومن المنظور العقائدي، فإن الإيمان لا ينفصل عن مقتضياته الأخلاقية والسلوكية؛ فالعقيدة التي لا تنعكس على وجدان صاحبها وموقفه من المظلومين تحتاج إلى مراجعة فهمه لمعانيها ومقاصدها. أما من المنظور العروبي، فإن غزة ليست بقعة جغرافية معزولة عن وجدان الأمة العربية، بل جزء من تاريخها وذاكرتها وهويتها، وما يصيب أهلها من ألم ينبغي أن يستنهض في العرب معاني الأخوة والتاريخ والمصير المشترك. فهل يعقل أن تتسع خريطة الانتماء العربي للشعارات، وتضيق عن احتضان جراح الإنسان العربي؟

إن إنقاذ غزة يتطلب تحركاً إنسانياً حقيقياً، يتمثل في إيصال الغذاء والماء والدواء، ودعم المستشفيات، وإغاثة الأسر المنكوبة، والضغط الجاد من أجل حماية المدنيين ووقف الانتهاكات، وتوحيد الجهود العربية والإسلامية والدولية بعيداً عن الحسابات الضيقة.

فهل انعدمت الإنسانية حقاً، أم أنها ما زالت موجودة ولكنها فقدت القدرة على التأثير في قرارات أصحاب القوة والنفوذ؟

إن غزة لا تختبر ضمير العالم وحده، بل تختبر صدق إيماننا، وعمق إنسانيتنا، ومعنى الأخوة التي نتحدث عنها. وسيبقى السؤال الذي يلاحق هذا الجيل: كيف استطاع العالم أن يرى كل هذه المعاناة، ثم يمضي في حياته وكأن شيئاً لم يكن؟

المصدر: الكاتب

لا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون صحافة حرة "الصدى"